

الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية
العظمى
اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم

تطور التعليم فى الجماهيرية العظمى

التقرير الوطنى المقدم إلى مؤتمر التربية الدولى
تعليم جيد لجميع الشباب ؛ تحديات وميول وألويات

الدورة 47

جنيف 8-11 / 9 / 2004 إفرنجي

طرابلس 2004 إفرنجي
الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى
اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم

تطور التعليم فى الجماهيرية العظمى

التقرير الوطنى المقدم إلى مؤتمر التربية الدولى
تعليم جيد لجميع الشباب ؛ تحديات وميول وأولويات

الدورة 47

جنيف 8-11 / 9 / 2004 إفرنجي

إعداد لجنة من الخبراء

- 1) الدكتور/ بشير أحمد سعيد أمين عام اللجنة الوطنية الليبية للتربية والثقافة والعلوم
- 2) الدكتور/ عبد النبي محمد أبو غنية أمين لجنة إدارة المركز الوطنى لتخطيط التعليم
- 3) الدكتور/ على الهادي الحوات عضو هيئة التدريس بجامعة الفاتح
- 4) الدكتور / جمعة محمد المحجوبي مستشار تربوي ورئيس لجنة التربية باللجنة الوطنية
- 5) الدكتور / عبد الكريم سليمان أبو سلوم عضو هيئة التدريس بجامعة قاريونس
- 6) الدكتور / عبد الله العابد أبو جعفر رئيس مكتب الخبرة والاستشارات التربوية بالمركز الوطنى لتخطيط التعليم
- 7) الدكتور / جمعة حسين المجذوب عضو هيئة التدريس بجامعة الفاتح
- 8) الدكتور / سليمان محمود الخوجه عضو هيئة التدريس بجامعة الفاتح
- 9) الدكتور / عبد الله ميلاد التاجوري مدير إدارة المناهج بالمركز الوطنى لتخطيط التعليم
- 10) الأستاذ / محمود المبروك الددقاق مدير إدارة التربية باللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم
- 11) الأستاذة / سماح عيسى القبلاوي اختصاصي توثيق ومعلومات باللجنة الوطنية ومترجمة التقرير

الفهرس

الصفحة	الموضوع
4	مقدمة
6	مقدمة عامة
	<u>(1) النظام التعليمي في بدايات القرن الحادي والعشرين : نظرة شاملة</u>
9	1-1 الإصلاحات الرئيسية
16	2-1 الإنجازات الرئيسية
34	3-1 المشاكل الرئيسية والتحديات
	<u>(2) نوعية التعليم لجميع الشباب ؛ التحديات والتوجهات والاولويات</u>
42	1-2 التعليم والمساواة بين الجنسين
45	2-2 التعليم والمضامين الاجتماعية
59	3-2 التعليم والمنافسة من أجل الحياة
63	4-2 دور المعلمين في جودة التعليم
69	5-2 التعليم من أجل التنمية المستدامة
	<u>(3) مراجع ومصادر التقرير الوطني</u>
77	أ) باللغة العربية
78	ب) باللغة الإنكليزية
79	<u>(4) قائمة الجداول الإحصائية</u>

م

تنشر الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى بأن تستجيب لطلب مكتب التربية الدولي لإعداد تقرير وطني حول تطور التعليم في الجماهيرية وتقديمه للدورة السابعة والأربعين المنعقدة بجنيف خلال شهر الفاتح (سبتمبر) 2004 وموضوع هذه الدورة هو نوعية التعليم لكل الشباب ؛ التحديات والتوجهات والأولويات، وهذا الموضوع يتطلب مناقشة التعليم في بدايات القرن الحادي والعشرين وخاصة من حيث الإصلاحات والإنجازات والتحديات ، والتعليم للدمج الاجتماعي والمساواة بين الجنسين والتعليم للتنمية المستدامة ، واهتمام بالعناوين والمحاور الرئيسية التي حددت كيفية إعداد هذا التقرير ، فقد تمت عملية تجميع مادة هذا التقرير وإعداد محتوياته التحليلية مراعين في ذلك إعطاء صورة دقيقة لتطور التعليم الليبي وفي ذات الوقت توضيح الجهود التي بذلت لإصلاح وتطوير التعليم لمجتمع القرن الحادي والعشرين ، وكل ذلك تم برؤيتين ؛ الأولى التطورات العالمية ومنطلقات وتوجهات العالم كما تطرحها منظمة اليونسكو وسائر المنظمات الدولية ، والرؤية الثانية هي خصوصية المجتمع الليبي بكل أبعادها الاجتماعية والثقافية في المجال التربوي، ولأجل ذلك فإن السياسة التعليمية في الجماهيرية تعمل دائما على إعداد الشباب للعيش المشترك مع العالم ، وعلى المحافظة على السلام والحوار والتواصل الثقافي بين الأمم والشعوب ونبذ كل أشكال العنصرية والعرقية والصراع والحروب ، والجماهيرية تؤمن وتؤكد أيضا على أن التربية والتعليم للأجيال الشابة ، هي أول الطريق إلى السلام العالمي ، والتنمية البشرية المستدامة .

يتكون هذا التقرير من محورين أو جزئين رئيسيين ، تناول الأول منها النظام التعليمي في بدايات القرن الحادي والعشرين ؛ نظرة عامة شاملة ، وفي هذا المحور تم رصد الإصلاحات الرئيسية التي تمت ، والإنجازات التي تحققت، وهنا أشار التقرير إلى التحديات والمشاكل التي لا تزال في حاجة إلى المزيد من الدراسة والتخطيط والعمل على التصدي لها بالتخطيط والتنفيذ ، وأما المحور الثاني فقد تناول نوعية التعليم المقدم إلى الشباب في الجماهيرية الليبية وبخاصة التعليم لأجل المساواة بين الذكور والإناث ، وهذا الهدف تفتخر ليبيا بأنه قد تحقق تماما ، وعمليا لا يوجد في ليبيا من يتحدث أو يشكو من اختلاف أو تفرقة بين الذكور والإناث في الوصول إلى التعليم أو الحصول عليه ، والاستفادة منه للنمو الشخصي ، وللحراك الاجتماعي ، ولتحسين مستوى المعيشة ، وتحسين نوعية الحياة ، والتمتع بالثقافة والآداب والفنون ، والوصول إلى فرص العمل ، وهناك أيضا التعليم ذا الهدف والمضمون الاجتماعي ، وهو التعليم الذي صمم لتعليم ورعاية فئات اجتماعية أو شرائح سكانية خاصة تحتاج إلى مزيد من التعليم أو تحتاج إلى تعليم من نوع خاص ، وزيادة في رفع درجة تأثير التعليم في النمو الاجتماعي فقد استحدثت ليبيا التعليم الحر التشاركي (الأهلي) بكل أشكاله ومستوياته ، ليسهم مع التعليم العام في نشر العلم والمعرفة والثقافة بين جميع السكان فمبدأ ليبيا هو أن التعليم حق طبيعي لكل إنسان والمعرفة حق طبيعي لكل إنسان ، ولا يجوز لأي قانون أو إنسان أن يمنع آخر من التعليم ، أو يعيق وصوله إلى هذا الحق الإنساني الخالد، وقد اهتمت ليبيا بالتعليم والمنافسة من أجل الحياة وخاصة الحياة العصرية التي تفرضها تطورات مجتمع العولمة

والمعرفة والاتصال والمعلومات ، ولأجل ذلك فقد تم تهيئة المئات من المؤسسات التعليمية الليبية لتحقيق هذا الهدف لدفع الطالب الليبي ليعيش بإيجابية في مجتمع القرن الحادي والعشرين ، مجتمع العولمة والمعرفة ، واهتمت ليبيا بالتعليم كأحد أسس التنمية البشرية المستدامة بل وبكل أبعادها ومقاييسها الإنسانية الحاضرة والمستقبلية ، ثم تعرض التقرير إلى ما قامت به الجماهيرية من أجل تشجيع وتأكيد دور المعلمين في تجديد وتجويد التعليم ، وليبيا تؤمن وتؤكد وتعتبر أن المعلم هو أحد مفاتيح التحول الحضاري ، وبناء مجتمع المستقبل في الألفية الثالثة ، فالمعلم بدون منازع يعد العقول ويوجه المشاعر ويبني القيم القادرة على بناء مجتمع القرن الحادي والعشرين بمختلف مهارات إنتاج المعرفة وتوظيفها ، وليبيا في الوقت الذي تشكر فيه منظمة اليونسكو لاهتمامها بالتربية والعلوم والثقافة، فإنها تتأشد وتدعو اليونسكو لعقد مؤتمر عالمي للمعلم ودوره في تطور حضارة القرن الحادي والعشرين .

الدكتور/ بشير أحمد سعيد

أمين عام اللجنة الوطنية الليبية
للتربية والثقافة والعلوم

طرابلس في أغسطس 2004

المقدمة العامة

يتناول هذا التقرير العناصر التي أكدت عليها منظمة اليونسكو في مذكرتها الموجهة إلى اللجان الوطنية في العالم ، تحت رقم (ED/BIE/Confented/47/RN)، بتاريخ 30 / 9 / 2003 لإعداد التقارير الوطنية للدورة 47 لعام 2004 لمؤتمر التربية الدولي والمزمع انعقادها في جنيف من 8 إلى 11 / 9 / 2004 ، ولمعالجة موضوع نوعية التعليم لكل الشباب ؛ التحديات والتوجهات والأولويات ، وطبقا لمذكرة اليونسكو فقد قسم هذا التقرير إلى جزئين رئيسيين يتناول الجزء الأول النظام التعليمي الليبي في بدايات القرن الحادي والعشرين في شكل نظرة شاملة تراجع وتقيم كل الإصلاحات التعليمية التي أنجزت خلال المدة الماضية ، وفي سياق هذا التحليل يشير التقرير إلى الإنجازات والإصلاحات الرئيسية التي تمت في ليبيا بهدف تطوير وتحديث النظام التعليمي ليواكب التطور الحضاري في العالم ، ويخدم أهداف المجتمع الليبي في التطور والتنمية الشاملة ، وفي سياق هذا العرض يشير التقرير إلى التحديات الرئيسية التي واجهت التعليم إما بسبب خصوصية الواقع الليبي ونموه وتطوره أو بسبب التغيرات والتطورات العلمية والتكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية التي يشهدها العالم الآن بما في ذلك ليبيا التي هي جزء يعيش ويتفاعل مع العالم ونموه وتطوره ، ولذلك كان من الطبيعي أن تظهر نتيجة للمؤثرات والتطورات المحلية والدولية مشاكل وتحديات تعمل ليبيا بمختلف وسائلها التخطيطية والإدارية لمعالجتها والتعامل معها ، مع الأخذ في الاعتبار دائما أن ليبيا بلد نامي يدعو إلى التنمية الإنسانية والسلام العالمي ، والتفاهم والحوار والتواصل الثقافي بين كل الشعوب والثقافات والمجتمعات ، مع التمسك بحق الخصوصية الوطنية واحترام التعدد والتنوع الإنساني الذي هو في نظر ليبيا دائما مصدر إغناء وإبداع للحضارة الإنسانية ، ولا يجوز أبدا أن ينظر للحياة والحضارة والثقافة نظرة أحادية الجانب ، بل الطبيعي أن للحياة والحضارة والثقافة ألوانا وأشكالا متعددة ومتنوعة ، بتعدد وتنوع الشعوب والمجتمعات في العالم . فالتعدد والتنوع الإنساني هو دائما في نظر ليبيا مصدر إغناء وإبداع للحضارة الإنسانية ، وليبيا بذلك تستمد موقفها هذا من المواثيق العالمية للأمم المتحدة وحق السيادة الوطنية ، وبذلك فإن الجماهيرية الليبية تساند اليونسكو وتؤيد توظيف التربية والتعليم والثقافة والعلوم في بناء حضارة إنسانية عالمية مزدهرة وغنية بتعدد ثقافتها وأعرافها وأنظمتها الثقافية والاجتماعية ، من أجل الإنسان بكل تعدد وتنوع فنونه وعلومه وآدابه وعاداته وتقاليده ، والإنسان دائما أخ للإنسان يحبه ويسانده من أجل القرابة الإنسانية والعيش المشترك والعمل المشترك من أجل خير ورفاه الجميع.

وتقرير ليبيا الوطني للدورة 47 لعام 2004 وللاعتبارات السابقة حُلل وعرض تطور النظام التعليمي في بدايات القرن الحادي والعشرين في نظرة شاملة تناولت بالخصوص الإصلاحات الرئيسية التي تمت والإنجازات الكمية والنوعية التي تحققت وتطلبت باستمرار تطوير وإصلاح النظام التعليمي بما يتماشى والتوجهات العالمية وواقع وخصوصية المجتمع الليبي ، وليبيا هنا تدرك تماما بأن أي نظام تعليمي لا بد أن يحقق التنمية الوطنية في ضوء التطورات العالمية والحاجة إلى العيش المشترك لجميع المجتمعات والشعوب ، وفي عالم يسوده السلام والتنمية والتفاهم والحوار الحضاري .

وخلال كل هذا العمل والإنجاز لا شك أن هناك تحديات ومشاكل تعمل ليبيا باستمرار على معالجتها والتعامل معها بالعلم والتخطيط والتعاون الدولي ، وإلى جانب ما

سبق فقد عرض وحل تقرير ليبيا لهذه الدورة 47 لسنة 2004 الجهود التي بذلت لتوظيف التعليم من أجل المضامين الاجتماعية والدمج الاجتماعي لكل شرائح وفئات السكان ، بما في ذلك بعض الشرائح والفئات الاجتماعية التي تحتاج إلى تعليم وتربية من نوع خاص ، مثل المعاقين والمهمشين أو الذين تقتضي أوضاعهم معالجة تعليمية خاصة ، مثل بعض النساء في الأرياف أو الأطفال أو الشباب المتسربين من مختلف مراحل التعليم ، فكل هذه الشرائح في نظر السياسة التعليمية الليبية جزء من حركة التنمية المستدامة التي تسعى الجماهيرية إلى تنفيذها بكل ما تملك من إرادة وخبرة وعمل ، ولتحقيق كل ذلك أشار التقرير الوطني للجماهيرية لهذه الدورة السابعة والأربعين لعام 2004 إلى أن كل هذه الآمال والطموحات التي تلوح في أفق القرن الحادي وعشرين لا يمكن لها أن تصبح حقيقة إلا بدور مبدع ونشط للمعلم والمعلمين الذين هم في الواقع قادة الإصلاح التربوي لحضارة القرن الحادي والعشرين ، ولذلك فقد استحدثت الجماهيرية العديد من الخطط لتحسين وضع المعلم علميا واجتماعيا واقتصاديا وثقافيا ومهنيا ، لإيمانها المطلق بدور المعلم في تحقيق تربية جديدة لبناء مجتمع جيد في القرن الجديد .

والجماهيرية العظيمة إذ تقدم تقريرها الوطني لهذه الدورة السابعة والأربعين لعام 2004 فإنها تتوجه لمكتب التربية الدولي بمنظمة اليونسكو بخالص الشكر والتقدير لجهوده المخلصة من أجل نشر المعرفة وتعليم الشباب وتربيتهم وتنقيفهم وتعليمهم لبناء مجتمع أفضل تسوده قيم إنسانية رفيعة ؛ وهي قيم السلام والتفاهم والحوار والعيش المشترك لجميع أبناء الإنسانية ، مهما تعددت ألوانهم وثقافتهم ، فنحن جميعا كما تقول حكمة أفريقية قديمة (إن جميع الناس أقارب وجيران) نعيش في قرية كونية واحدة ، ويجب أن نعمل جميعا من أجل أن تكون أفضل قرية على وجه الأرض .

اللجنة الوطنية الليبية للتربية والثقافة والعلوم

طرابلس في يوليو 2004

1- النظام التعليمي مع بداية القرن الحادي والعشرين ؛ نظرة شاملة

1-1 الإصلاحات الرئيسية :

أولا - الأسس العامة للتعليم والتدريب في ليبيا :-

لقد أدركت ليبيا دور التعليم في تسريع عجلة التنمية البشرية للمجتمع من أجل مستقبل تتحقق فيه حرية الإنسان وكرامته ويحيا فيه الفرد حياة سعيدة خالية من تسلط المرض والفقر والجهل . وبذلك تضمنت فلسفة التعليم العامة في ليبيا أطروحات سامية نذكر منها :-

1 - إن التعليم هو الأداة الفعالة لإعداد القوى البشرية الضرورية لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية

2 - إن العلم هو أداة الإنسان لمعرفة بيئته واستثمار ما أودعه الله فيها من أسرار سنن وقوانين تبرهن على وجوده جل وعلا ، وما أودعه فيها من منافع للناس .

3 - الإقرار بتبادل التأثير والتأثر مع البيئة ، الأمر الذي يحتم على الإنسان الحفاظ عليها وفق أسس من علاقات التقهّم والحكمة .

4 - إن الاستثمار في مجال التعليم هو استثمار في رأس المال البشري طويل الأمد وهو البديل الأمثل للموارد الطبيعية غير المتجددة .

5 - إن التعليم هو أداة تنمية المجتمع ليتمكن من مواجهة مشكلاته بنجاح وإشباع احتياجاته وتثبيت خطاه نحو التقدم الحضاري .

6 - إن التعليم هو السبيل إلى إبراز الدور الإيجابي للحضارة العربية الإسلامية في المسار الإنساني العالمي ، وما قدمته عبر التاريخ لإثراء الحضارة الإنسانية ، وأيضا ما تزال قادرة على الإسهام في بناء وتقدم الحضارة الإنسانية .

7 - إن التعليم هو الأداة الأساسية لتحرير إرادة الشعوب وتخلصها من أدوات العسف والقهر والتسلط المورثة عن عهود الاستعمار .

8 - إن التعليم هو السبيل إلى إبراز القواسم المشتركة بين الأقطار العربية بهدف تحقيق وحدة عربية تضمن تقدم العرب وتحقيق طموحاتهم في العيش أحرارا على أراضيهم وتبعد عنهم شبح التخلف والاستغلال ، وهو السبيل إلى تحقيق التقارب والتعاون الإقليمية والعالمية والإنساني ، مثل الفضاء العربي الأفريقي أو الفضاء المتوسطي أو المحيط الدولي .

9 - إن التعليم هو السبيل إلى الوعي بالتغيرات التي تحدث على المستوى العالمي سواء تلك التي تحدث في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية أو على مستوى تدمير البيئة الناتج عن سوء الاستغلال ، ومن تم العمل على الحفاظ على الأرض وما عليها ونشر ثقافة السلام والتسامح بين مختلف مكوناتها .

ثانيا - تشريعات وقرارات وقوانين التعليم :-

1 - الإعلان الدستوري الصادر عن مجلس قيادة الثورة في 11/12/1969ف.

2 - النظرية العالمية الثالثة .

3 - قانون التربية رقم (34) لسنة 1970ف الصادر عن مجلس قيادة الثورة .

4 - قرار وزير الشباب رقم (19) لسنة 1972ف بشأن تنظيم دور الحضانة .

- 5 - القانون رقم (95) لسنة 1975 ف بشأن التعليم الإلزامي .
- 6 - القانون رقم (12) لسنة 1977 ف بشأن التعليم الفني .
- 7 - قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (11) لسنة 1980 ف بشأن تنفيذ برامج محو الأمية وتعليم الكبار .
- 8 - قرار مؤتمر الشعب العام باعتماد مشروع البنية التعليمية الجديدة سنة 1982 ف .
- 9 - قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (459) لسنة 1984 ف بشأن لائحة التعليم المنزلي .
- 10 - قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (670) لسنة 1987 ف بشأن إنشاء الجامعة المفتوحة .
- 11 - قانون رقم (5) لسنة 1987 ف بشأن المعاقين الذي بنص على حق المعاق في التأهيل والتعليم والإيواء والخدمة المنزلية .
- 12 - قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (540) لسنة 1992 ف بشأن لائحة التعليم الحر .
- 13 - القرار رقم (317) لسنة 1993 ف بشأن التنظيم الداخلي لأمانة الإعلام الذي تضمن إنشاء قسم ثقافة الطفل تتبعه وحدة أدب الطفولة ووحدة فنون الطفولة .
- 14 - قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (624) لسنة 1993 ف بشأن لائحة تنظيم التعليم والتدريب المهني الحر .
- 15 - قرار اللجنة الشعبية العامة بشأن إنشاء المركز الوطني للبحوث التعليمية والتدريبية .
- 16 - قرار اللجنة الشعبية العامة لسنة 1998 ف بشأن تنظيم رياض الأطفال .
- 17 - قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (13) لسنة 1999 ف بشأن إعادة تنظيم المركز الوطني للبحوث التعليمية والتدريبية .
- 18 - قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (273) لسنة 1429 ميلادية الموافق (2000) بشأن تحديد الكثافة الطلابية للمدارس .
- 19 - قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (278) لسنة 1429 ميلادية الموافق (2000) بشأن إعادة تنظيم المعاهد العليا للمعلمين .
- 20 - قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (281) لسنة 1429 ميلادية الموافق (2000) بشأن إعادة هيكلة وتنظيم الجامعات¹ .

ثالثا - الأهداف العامة للتعليم والتدريب :-

- انطلاقا من الأسس والمبادئ الدينية والقومية والثقافية والتاريخية التي تميز الشعب العربي الليبي ، واستنادا إلى الأسس القانونية والتشريعات النافذة جاءت الأهداف العامة للتعليم في الجماهيرية كما يلي :-
- 1 - نشر وترسيخ أطروحات النظرية العالمية الثالثة بما يكفل خلق مجتمع جماهيري جديد يركز على أصالة المجتمع وقدرات أبنائه في تجسيد حضارة عالمية جديدة .
 - 2 - أن يساهم النظام التعليمي في دفع حركة بناء المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وذلك بالتركيز على تنمية قدرات واستعدادات الفرد بما يكفل مساهمته الإيجابية والفاعلة في مسيرة المجتمع وتطوره .
 - 3 - أن يؤمن تنشئة جيل مستنير مدرك لواجباته قادر على تحمل مسؤولياته عن طريق تنمية ثقته بنفسه وقدرته على التغيير .

¹ - اقتبست هذه التشريعات من التقرير الوطني للجماهيرية العظمى بشأن التعليم للجميع عام 2000 ف ، المؤتمر العربي الإقليمي حول التعليم للجميع لتقييم عام 2000 ف ، القاهرة 24-27/1/2000 ف .

4 - أن يؤدي التعليم إلى تعميق الإحساس بالأصالة العربية وقدرتها على التفاعل والعطاء وتنمية الشعور بالانتماء إلى هذه الأصالة ، تنمية تجعل الفرد معتزاً بها عاملاً على تحقيق الوحدة بين أبنائها وذلك عن طريق :

أ - تنمية الشعور بالولاء القومي والارتباط بالأمة العربية ارتباطاً مصيرياً .
ب - إبراز إسهامات التراث الحضاري العربي الإسلامي بحيث يكون حافزاً على التقدم والاستمرار في إثراء الحضارة الإنسانية .

5 - تنمية الشعور بالانتماء الجغرافي والحضاري إلى القارة الإفريقية التي يمثل غرب الوطن العربي جزءاً منها .

6 - أن يكون اختيار الفرد لمجال الدراسة اختياراً حراً ووسيلة فعالة لتنمية مواهبه واهتماماته الضرورية ولكي يمارس إحدى الوظائف أو المهن أو ليوصل تعلمه .

7 - أن يكون النظام التعليمي مفتوحاً أمام الجميع بكل أنماط التخصص وبما يتيح الانتقال بين مسارات التعليم المختلفة بمرونة ويسر .

8 - أن يقود النظام التعليمي بعد مرحلة التعليم الأساسي إلى مسارات وظيفية متخصصة تعد خريجياً للمساهمة في ميادين العمل والإنتاج والقدرة على التفاعل الاجتماعي أو لمواصلة المسار التخصصي .

9 - أن يؤدي النظام التعليمي إلى تكوين الكوادر الفنية والتقنية والمهنية المؤهلة والمدربة للاستفادة من أساليب التخطيط العلمي واستخدام الوسائل والأدوات التقنية المتطورة من أجل تطوير المعرفة واكتشاف وسائل وطرق إنتاجية جديدة .

10 - أن يكون التعليم المهني والتقني جزءاً رئيسياً من مكونات التعليم بجميع مراحلها وخاصة مرحلة التعليم المتوسط (الثانوي) .

11 - أن يكفل النظام التعليمي المحافظة على توازن تركيبة المجتمع من حيث الأنماط الثقافية والوسائل التقنية .

12 - أن تعتمد اللغة العربية كلغة للتعليم في جميع مراحلها والمحافظة على أصالتها والعمل على تطويرها بما يمكنها من التعبير واستيعاب تطورات التقانة الحديثة .

13 - أن يهتم الناظم التعليمي بتحفيظ القرآن الكريم والبحث في علومه وتشجيع المواهب والاستعدادات الخاصة في هذا المجال ، وبما يوفر القدرات التي تسهم في نشر القرآن الكريم والعناية بقرآته وعلومه .

14 - القضاء على الأمية الأبجدية نهائياً وخوض معركة محو الأمية المهنية والتقنية لدى جميع أفراد المجتمع ممن هم في سن العمل ونشر الثقافة التقنية على أوسع نطاق وبكل الوسائل المتاحة .

15 - إسهام النظام التعليمي في توثيق وتطوير علاقات الجماهيرية العلمية والبحثية والثقافية مع مختلف بلدان العالم ومع مختلف الجامعات والمراكز العلمية والبحثية في هذه البلدان .

16 - العمل على تحقيق أمن المجتمع الثقافي والاجتماعي والاقتصادي ورفع كفايته الإنتاجية وإفادته من الثورة المعلوماتية ووسائل الاتصالات الحديثة في الاستفادة من تدفق المعلومات .

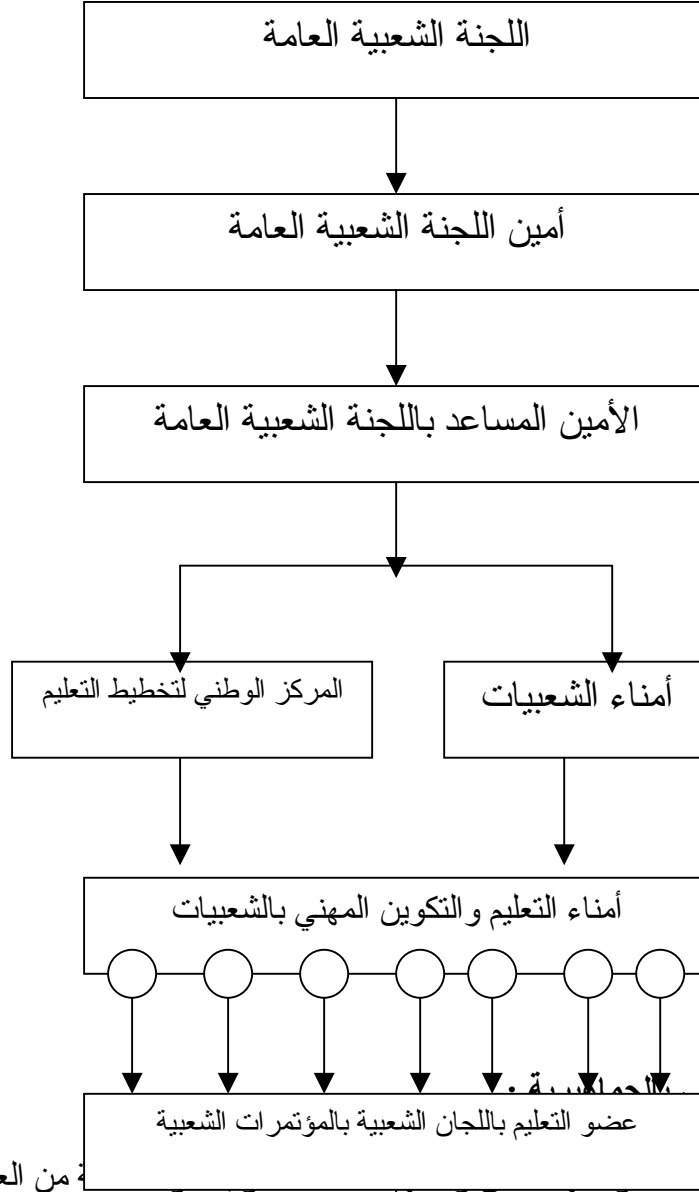
17 - أن يسهم النظام التعليمي في الإسراع بالنهوض بجميع مجالات التنمية البشرية للمجتمع .

رابعاً = الهيكلية الإدارية لنظام التعليم في ليبيا :-

يدار التعليم عن طريق اللجان الشعبية بالشعبيات (بلديات) وتشمل الجماهيرية (32) شعبية (بلدية) إضافة إلى ثلاثة مناطق إدارية وعدد (350) مؤتمرا شعبيا أساسيا ، يوجد بكل مؤتمر شعبي أساسي عضو مسئول عن إدارة ومتابعة شئون التعليم والتدريب في حدود شعبيته الإدارية، ويوجد بكل شعبية أمين لجنة شعبية لشئون التعليم والتكوين المهني بالشعبية يتم اختياره من بين أعضاء التعليم بالمؤتمرات الشعبية الأساسية . إن الأعضاء المسؤولين عن متابعة شئون التعليم والتدريب بالمؤتمرات الشعبية الأساسية وأمناء اللجان الشعبية للتعليم والتكوين المهني بالشعبيات يشكلون اللجنة الشعبية العامة للتعليم والتدريب المهني التي يترأسها أمين اللجنة الشعبية العامة الذي يصعده مؤتمر الشعب العام (السلطة التشريعية العليا في الجماهيرية) أو من يقوم مقامه ، كما هو الحال منذ العام 2000ف حيث ألغيت اللجنة الشعبية العامة للتعليم والتكوين المهني وآلت اختصاصاتها إلى الشعبيات ليرأس اجتماعات التعليم الأمين المساعد لشئون الخدمات باللجنة الشعبية العامة .

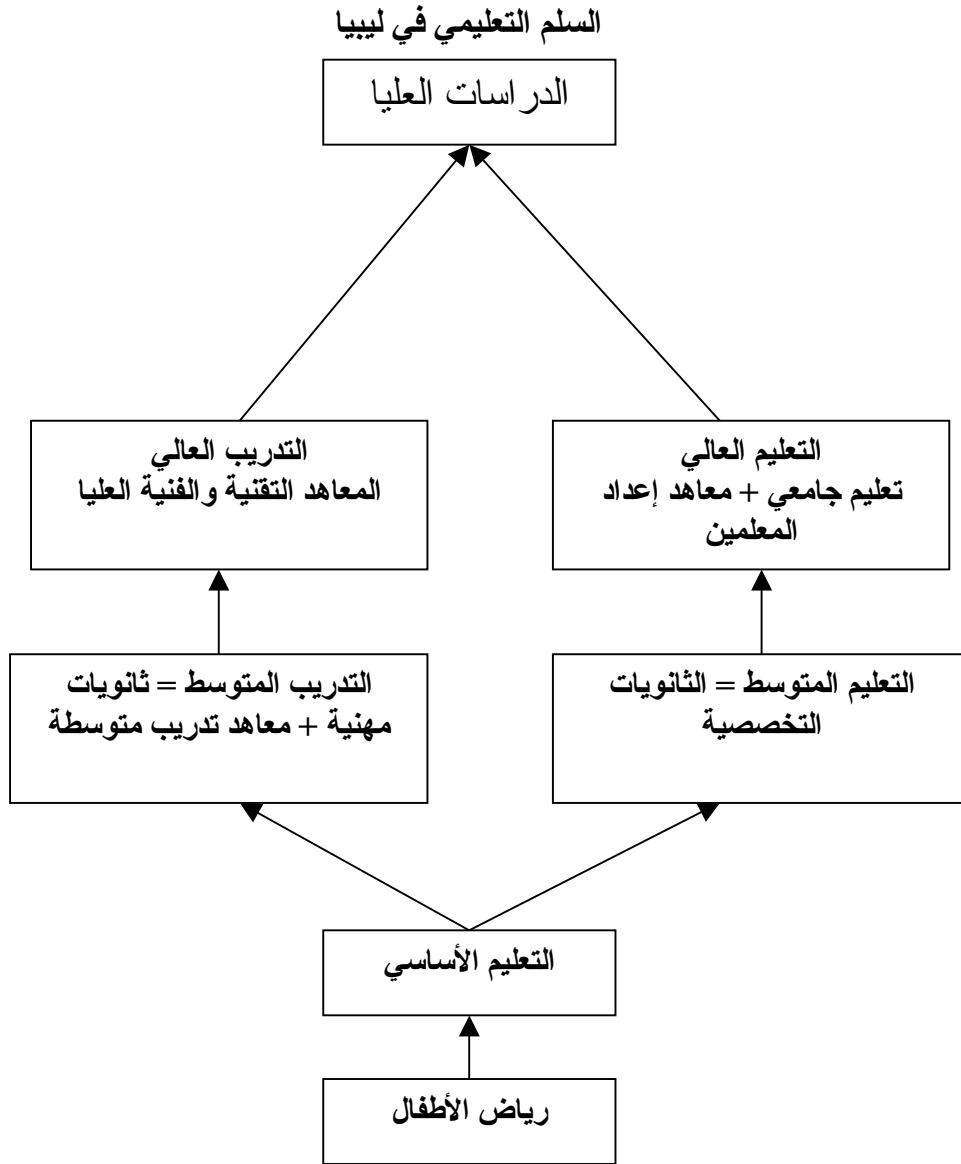
يقوم العضو المصعد عن التعليم بالمؤتمر الشعبي الأساسي بمتابعة أنشطة التعليم وتنفيذ برامجه في حدود مؤتمره في حين يكون منسق الشعبية مسئولا عن تنفيذ سياسات التعليم والتكوين المهني في حدود الشعبية وتكون اللجنة الشعبية العامة مسئولة عن تنفيذ السياسة التعليمية في الجماهيرية ويوضح الشكل رقم (1) الهيكلية الإدارية لنظام التعليم في ليبيا .

شكل رقم (1) يوضح
الهيكلية الإدارية لنظام التعليم في ليبيا



- خامسا - السلم التعليمي**
يشمل النظام
- 1 - مرحلة رياض الأطفال
 - 2 - مرحلة التعليم الأساسي وتنقسم إلى :-
 - أ - الشق الأول ومدته ثلاث سنوات ويستهدف الفئة العمرية من 7 إلى 9 سنوات.
 - ب - الشق الثاني
 - ج - الشق الثالث
 - 3 - التعليم المتوسط ومدته من ثلاث إلى أربع سنوات وينسحب إلى الثانويات التخصصية والمعاهد والمراكز التقنية والفنية ويستهدف الفئة العمرية من 16 إلى 18 أو 19 سنة.
 - 4 - التعليم الجامعي ويشمل الجامعات والمعاهد العليا والمراكز التقنية والمهنية العليا ومدته من ثلاث سنوات لبعض المراكز والمعاهد إلى ست سنوات لبعض الكليات الجامعية.
 - 5 - الدراسات العليا ، وتشمل شهادتي الإجازة العالية (الماجستير) والإجازة الدقيقة (الدكتوراه) ودبلوم الدراسات العليا في مختلف التخصصات . ويوضح الشكل رقم (2) هيكل السلم التعليمي بالجمهورية .

الشكل رقم (2) يوضح



2-1- الإنجازات الرئيسية :

أولا - مرحلة رياض الأطفال :-

تؤكد كافة الدراسات النفسية والتربوية على أهمية مرحلة الطفولة المبكرة في تكوين الشخصية. لقد تأكدت هذه الحقيقة منذ أوائل القرن الماضي حيث بدأت مسيرة رعاية الطفولة المبكرة عن طريق تشجيع حركة رياض الأطفال على أيدي العديد من المربين وعلماء النفس من أمثال ، باستالوزي وفروبول ومونتسوري وديوي وغيرهم من العلماء المحدثين في مجال التربية وعلم النفس الطفل ، غير أن رعاية الطفولة قد تأخرت في عديد الدول وعلى الأخص دول العالم الثالث التي تنتمي إليه ليبيا .

ومع التطور الاجتماعي والاقتصادي الذي شهدته ليبيا خلال النصف الأخير من القرن العشرين اهتمت السلطات التربوية بقضايا محو الأمية وتعميم التعليم الابتدائي قبل الالتفات إلى المراحل والمهارات التعليمية الأخرى . ومع استحداث البنية التعليمية الجديدة خلال أوائل الثمانينات من القرن الماضي - أصبحت مرحلة رياض الأطفال مرحلة أساسية من مراحل التعليم العام إلا أن الظروف الجغرافية والاقتصادية لليبيا خلال تسعينيات القرن العشرين أخرت تعميمها على جميع أطفال الشريحة العمرية . إن إيمان السلطات التربوية الليبية بأهمية المرحلة أدى إلى جعلها مرحلة تعليمية أساسية وتشكل جزء من السلم التعليمي في البنية التعليمية الجديدة التي حددت لها أهدافا تربوية وتنموية نذكر منها الآتي :-

- 1- توفير المناخ الملائم لنمو الطفل وتطور شخصيته .
 - 2- توجيه نشاط الطفل التلقائي ليصبح سلوكا منظما ومقصودا .
 - 3- تكوين العادات السلوكية والاتجاهات المرغوبة في شخصية الطفل .
 - 4- إنكاء حب الاستطلاع ومساعدة الطفل على معرفة الظواهر الطبيعية والاجتماعية .
 - 5- إثارة ذكاء الطفل وتنمية استعداداته التعليمية .
 - 6- تنمية وتطوير لغة الطفل وتسهيل عملية الاتصال بينه وبين البيئة المادية والاجتماعية .
 - 7- تنمية الأبعاد الوجدانية والخلقية والدينية لدى الطفل .
 - 8- إعداد الطفل للالتحاق بالتعليم الأساسي .
- إن الاهتمام التشريعي بمرحلة رياض الأطفال ورعاية الطفولة المبكرة متميزا من الناحية النظرية أما على المستوى التطبيقي الواقعي لازالت نسبة الأطفال الملحقين بها متدنية جدا مقارنة بعدد السكان من السن الرسمية . حيث وصلت فقط إلى 9.7% عام 2000 .
- ويوضح الجدول رقم (1) عدد الأطفال الملحقين برياض الأطفال على المستوى الرسمي وكذلك عدد المؤسسات والمعلمين والفصول الدراسية لرياض الأطفال للعام الدراسي 2003/2002 .

جدول رقم (1) يوضح

عدد رياض الأطفال الرسمية ببعض الشعبيات

ر.م	الشعبية	عدد المؤسسات	عدد الفصول	عدد الطلاب	عدد المعلمين
1	طرابلس	125	-	10221	1299
2	بنغازي	62	701	12793	1126

3	غريان	2	2	25	199
4	مصراته	12	107	2318	171
5	درنه	6	45	572	82
6	إجدابيا	6	45	821	215
7	المرقب	12	67	1037	123
8	الجفرة	10	-	639	88
9	وادي الحياة	4	7	145	13
10	بني وليد	2	12	240	15
11	المرج	5	40	697	64
12	الجفارة	18	173	2382	298
	المجموع	264	1199	31890	3693

إن إشراك القطاع الأهلي في تمويل التعليم أدى إلى ارتفاع أعداد الأطفال الملتحقين برياض الأطفال الخاصة بحوالي 20 ألف طفل .
 إن معلمات رياض الأطفال حاليا فأغلبهن من المدرسات اللاتي تم إعدادهن للتدريس بمرحلة التعليم الأساسي ، الأمر الذي أدى إلى استحداث شعب بمعاهد المعلمين العليا لمعلمة رياض الأطفال .

ثانيا - مرحلة التعليم الأساسي :-

يقضي قانون التعليم الإلزامي في ليبيا رقم (95) لسنة 1975 بأن يلتحق كل الأطفال الليبيين ذكورا وإناثا بالتعليم الأساسي والاستمرار فيه حتى يصل المتعلم سن الخامسة عشر . ولا يجوز له العمل أو التدريب دون بلوغ هذه السن ويجبر القانون ولي أمر التلميذ على تسجيل ابنه بالمدرسة عند بلوغه السادسة من العمر .
 وتعتبر ليبيا على رأس قائمة دول العالم الثالث من حيث نسبة التحاق الأطفال بالصف الأول الابتدائي حيث يشير التقرير الوطني بشأن التعليم للجميع ، عام (2000) إلى أن المعدل الظاهري² للالتحاق بالتعليم الأساسي (AIR) بلغ 99.3% في حين بلغ معدل الالتحاق الصافي (NIR) 96.4% هذا ويعتبر التعليم الأساسي قاعدة النظام التعليمي الليبي التي تشكل مدخلاته البشرية عبر مراحلها المختلفة . ويتلقى الطفل في هذه المرحلة تعليما في جملة من أساسيات المواد العلمية والثقافية والسلوكية منها اللغة العربية والرياضيات والدراسات القرآنية ومبادئ العلوم الطبيعية مع الاهتمام بالتربية الفنية والجمالية وحماية البيئة . ونظرا للتطورات العالمية الأخيرة في مجال تقنية الاتصالات والمعلوماتية ، أضيفت مواد تعليمية جديدة إلى هذه المرحلة مثل تقنيات الحاسوب وحقوق الإنسان واللغة الإنجليزية . ويتركز التعليم خلال السنوات الأولى من المرحلة على أساسيات العلوم ليندرج من العام إلى الخاص مع تقدم المرحلة . يشمل التدريس جوانب

² المعدل الظاهري (الإجمالي) هو مجموع الملتحقين الجدد بالصف الأول الابتدائي بغض النظر عن السن ، معبرا عنه كنسبة مئوية من السكان في السن الرسمية للالتحاق . في حين يمثل المعدل الهام الملتحقين من السن الرسمية لدخول المدرسة (ست سنوات) .

نظرية وأخرى عملية وتتبع طرق التدريس وبناء الكتب المنهجية استراتيجيات الانتقال من البسيط إلى المعقد ومن المعلوم إلى المجهول ومن المحسوس إلى المجرد خاصة في بداية المرحلة.

بلغ عدد طلاب التعليم والتدريب الأساسي للعام الدراسي (2003/2002) عدد (1.080.834) طالبا وطالبة منهم (523076) طالبة وبما نسبته 48% من مجموع الطلاب وبلغ عدد الذكور (557758) طالبا وبما نسبته 51.6% من العدد الإجمالي لطلاب المرحلة .

معلم التعليم الأساسي :-

يعتبر المعلم حجر الزاوية في العملية التعليمية فهو المكمل لنواقص البنية التعليمية مناهجا ووسائل ومستلزمات بل وهو امتداد للدور التربوي الأسري للتلميذ خلال تواجده بالمدرسة وهو المشخص وفي كثير من الأحيان المعالج لمشاكل التلميذ التعليمية والاجتماعية والنفسية .

ومن هنا شهد قطاع أعداد معلمي التعليم الأساسي تطورا ملحوظا حيث استبدلت معاهد المعلمين العامة (سنتين بعد التعليم الابتدائي) بمعاهد إعداد متوسطة (خمس سنوات بعد التعليم الإعدادي) ثم أخيرا بمعاهد المعلمين العليا (أربع سنوات بعد إنهاء التعليم المتوسط الثانوي) وهذه المعاهد الآن قيد التقييم والتطور حيث تجري تعديل شعبها ومناهجها والمستوى العلمي للمتقنين بها بما يلائم مناهج البنية التعليمية الجديدة كما استحدثت بها شعب تخصصية جديدة منها شعبة رياض الأطفال وشعبة معلم الفصل للتدريس بالصفوف الثلاثة الأولى من التعليم الأساسي .

هذا وبلغ عدد معلمي مرحلة التعليم الأساسي خلال العام الدراسي 2003/2004 ف (188553) معلما ومعلمة منهم (42864) ذكورا وبما نسبته 22.7% من العدد الإجمالي بينما بلغ عدد المعلمات إناث (145689) ونسبة 77.3% من المجموع الكلي . أما نسبة المعلمين للطلاب فقد بلغت 6 تلاميذ لكل معلم . هذا من الناحية العددية للمعلمين والطلاب أما الناحية الواقعية فإن بعض التخصصات العلمية كالرياضيات والفيزياء والكيمياء يوجد نقص حاد في عدد المدرسين مما يجعل نصاب المعلم الواحد من الطلاب في مثل هذه التخصصات كبيرا جدا .

ثالثا - مرحلة التدريب الأساسي :-

مدة هذا النوع من التدريب الأساسي سنة واحدة وتستهدف هذه المرحلة استيعاب المتسربين من التعليم الأساسي ويشترط القبول بها استكمال السنة الخامسة عشر من العمر حيث يقضي قانون والزامية التعليم الأساسي ببقاء الطفل في التعليم الأساسي حتى هذه السن . وإضافة إلى احتواء فاقد التعليم الأساسي ، تهدف هذه المرحلة إلى محو الأمية المهنية وإعداد كوادر من العمالة المهرة .

بلغ عدد مراكز التدريب الأساسي عدد (65) مركزا على مستوى الدولة وعدد (496) مدربا ومدربة يقوم بتدريب (1157) متدربا . ويشمل التدريب حرفا يدوية إنشائية وزراعية متعددة في مجال البناء والتشييد والزراعة كاستخدام الآلات الزراعية والنقل والتطعيم والتعامل مع المبيدات الزراعية .

التعليم والتدريب المتوسط

أولا - الثانويات التخصصية :-

1 - استحداث الثانويات التخصصية :-

الثانويات التخصصية هي بديل مرحلة الثانوية العامة الذي اعتمده البنية التعليمية الجديدة سنة 1982 ف . لقد جاءت هذه البنية مواكبة للتغيرات المحلية والعالمية على كافة الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والتقنية ، إضافة إلى مواكبة ثورة الاتصالات والمعلوماتية خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين التي أجبرت الأنظمة التعليمية العالمية على التطوير والتغيير تمشيا مع متطلبات العصر في التركيز على التخصصات التقنية ورفع كفاءة خريجي المؤسسات التعليمية بما يمكنهم من التنافس على مواقع الشغل محليا وعالميا ، الأمر الذي دفع السلطات التربوية الليبية إلى استحداث نظام الثانويات

التخصصية كتعليم ثانوي تقني ، ويؤدي إلى مسار التعليم الثانوي المهني (الثانويات المهنية) ومعاهد إعداد المعلمين على المستوى الجامعي .

هذا ورغم أن اعتماد البنية التعليمية كان منذ سنة 1982 وشرع في تطبيقها على مستوى التعليم الأساسي منذ منتصف الثمانينات إلا أن كلفة استحداث وتجهيز الثانويات التخصصية إضافة إلى صعوبة توزيع خراطمتها التعليمية وتأليف مناهجها آخر شروعا في قبول الطلاب إلى منتصف العقد الأخير من القرن الماضي على سبيل التجريب أما البداية الفعلية فكانت خلال العام الدراسي 2001/2002 ف حيث تم تأليف الكتب المنهجية للسنتين الأولى والثانية وتم إعداد كتب السنة الثالثة والرابعة مع بداية العام الدراسي 2002/2003 . كما تم تحديد عدد (387) ثانوية تخصصية بديلة للثانوية العامة وبعدها (17) تخصصا علميا . وقد روعي في توزيعها الجغرافي متغيرات متعددة منها:-

1 - التركيبة الديموغرافية للسكان .

2 - النشاط الاقتصادي للمنطقة .

3 - متطلبات سوق العمل وخاصة المحلية منها .

4 - متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ونظرا لما تتطلبه الثانويات التخصصية من خبرة علمية وتقنية ، تعاونت السلطات التربوية الليبية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة اليونسكو في تجهيز عدد (110) ثانوية تخصصية بورش الحاسوب وبرامج إعداد وتدريب معلمي هذه المرحلة ودعم تأليف الكتب المنهجية لها ، إضافة إلى توفير تجهيز المختبرات وتوفير مواد التشغيل الخاصة بالبرامج التعليمية العملية للثانويات التخصصية .

اعتمدت السياسة التعليمية توجيه 40% من خريجي التعليم الأساسي إلى الثانويات التخصصية مقابل 60% يتم توجيههم إلى الثانويات المهنية ، ويقسم المنتسبون على الثانويات التخصصية على النحو التالي :-

- 1 - ثانوية العلوم الأساسية 10%
- 2 - ثانوية علوم الحياة 9%
- 3 - ثانوية العلوم الاجتماعية 5%
- 4 - ثانوية العلوم الهندسية 9%
- 5 - ثانوية العلوم الاقتصادية 6%
- 6 - ثانوية الفنون والإعلام 1%

تطورت هذه الثانويات عددا وتجهيزا على مستوى الدولة ، حيث بلغ عددها خلال السنة الدراسية 2003/2004 (1100) ثانوية تخصصية كاملة التجهيز من حيث الورش والمعامل ومواد التشغيل ووصل عدد الطلاب (194490) طالبا وطالبة حتى تاريخه .

مدة الدراسة بالثانوية التخصصية (4) سنوات تكون الدراسة في السنتين الأولى والثانية عامة ينتقل بعدها الطالب إلى الدراسة التخصصية في السنتين الثالثة والرابعة ويوضح الجدول رقم (2) الشعب التخصصية لكل ثانوية :-

جدول رقم (2)

الشعب التخصصية لكل ثانوية في الجماهيرية (2004)

ر.م	التخصص العام	الشعب	
1	علوم الحياة	علوم زراعية	*
2	العلوم الأساسية	فيزياء - رياضيات	*
3	العلوم الهندسية	كهرباء وإلكترونيات	ميكانيكا موارد طبيعية
4	العلوم الاقتصادية	علوم مالية ومصرفية	معلومات وإحصاء

5	العلوم الاجتماعية	اللغة العربية	العلوم الشرعية	لغة إنجليزية	علوم اجتماعية
6	الفنون والإعلام	فنون جميلة وتطبيقية	فنون إعلامية	*	*

2 - إعداد معلمي الثانويات التخصصية :

حيث أن معلمي الثانوية العامة لم يعدوا للتدريس بالثانويات التخصصية وحيث أن معاهد إعداد المعلمين العليا لم تتمكن بعد من استحداث شعب تخصصية مقابلة للشعب التخصصية بـثانويات التعليم المتوسط فقد تبنت السلطات التربوية سياسة عقد الدورات المتخصصة لخريجي مؤسسات التعليم العالي بمختلف تخصصاته الاجتماعية والتطبيقية بهدف توجيههم للتدريس بتلك الثانويات وتشمل هذه الدورات إعداد علميا ومهنيا وتستغرق مدة الدورة (8) أشهر ينسب بعدها كل من يجتازها بنجاح إلى الثانوية المقابلة لتخصصه. تعتبر السلطات التربوية هذا الإجراء إجراء مؤقتا إلى حين تطوير معاهد إعداد المعلمين العليا بما يلائم التدريس بـثانويات التعليم المتوسط التخصصية أما الثانويات المهنية فيختص بالتدريس فيها خريجو مراكز التدريب العليا بعد إعادهم مهنيا خلال دورات قصيرة وكحل مؤقت أيضا إلى حين استحداث شعب بتلك المراكز يعد خريجها تربويا ومهنيا بهدف التوظيف في مجال التدريس .

3 - إدارة الثانويات التخصصية :-

يكلف بإدارة المدرسة التي يصل عدد طلابها إلى (100) طالب أو أقل أحد المدرسين ويعين مدير متفرغ لكل مدرسة يصل عدد طلابها إلى ما بين (101 - 300) طالب وطالبة ، أما المدرسة التي يصل عدد طلابها إلى ما بين (301 - 500) فيكلف لإدارتها مديرا ونائبا له . في حين تكون للمدرسة التي يزيد عدد طلابها عن (500) هيكلية إدارية كالاتي:-

1 - مدير المدرسة .	2 - مساعد المدير .	3 - أمين إداري .
4 - أمين مخازن .	5 - مشرف أو مشرفة صحية .	6 - أخصائي اجتماعي .
7 - أمين مكتبة .	8 - أمين للمعامل .	

هذا وتشمل مباني الثانويات التخصصية والمهنية مواصفات عصرية من حيث المواصفات الصحية والترويحية والخدمية إضافة إلى الفصول الدراسية وهي :-

- فصول دراسية للمواد العامة .
- فصول دراسية للمواد التخصصية .
- معامل وورش للمواد العامة .
- معامل وورش للمواد التخصصية .

ثانيا - الثانويات المهنية :-

يتكون التعليم المتوسط في البنية التعليمية الجديدة من الثانويات التخصصية والثانويات المهنية كبديل للتعليم الثانوي العام ويعتبر التعليم المهني المتوسط (الثانوي) التطور الأهم في نظام التعليم في ليبيا حيث يتجه معظم خريجه إلى سوق العمل مباشرة مما يعوض النقص الحاد في عناصر العمالة الفنية والتقنية الماهرة ودفع حركة العمل والإنتاج وطنيا إضافة إلى تخفيف الضغط الطلابي على مؤسسات التعليم العالي وتشمل هذه الثانويات خمسة فروع مهنية رئيسية هي :-

1 - المهن الميكانيكية وبها عشر تخصصات :-

- ميكانيكا عامة .
- لحام وأعمال صاج .
- تقنية المصاعد .

- د - السباكه .
- هـ - ميكانيكا سيارات .
- و - ميكانيكا آلات زراعية .
- ز - نجارة وتنجيد أثاث .
- ح - ميكانيكا مركبات ثقيلة .
- ط - صناعة مستلزمات و عدة .
- ي - صيانة تبريد وتكييف .

2 - المهن الكهربائية وبها عشر تخصصات :-

- أ - تقنية الحاسوب .
- ب - تمديدات كهربائية صناعية .
- ج - نقل وتوزيع القدرة الكهربائية .
- ء - برمجيات الحاسوب .
- هـ - أجهزة القياس والتحكم في العمليات .
- و - تمديدات كهربائية منزلية .
- ز - أجهزة إذاعة مسموعة ومرئية .
- ح - أجهزة اتصالات سلكية ولا سلكية .
- ط - صيانة المعدات الكهربائية .

3 - مهن الهندسة والإنشاءات وبها 7 تخصصات :-

- أ - بناء طوب وخرسانة .
- ب - لياسة وتبليط .
- ج - نجارة الخرسانة .
- ء - الطلاء والديكور .
- هـ - السمكرة والصرف الصحي .
- و - الرسم الهندسي والمعماري .
- ز - مساحة الأراضي .

4 - مهن الفندقية وبها أربع تخصصات :-

- أ - تدبير فندقي .
- ب - إنتاج طعام .
- ج - الدوائر الأمامية .
- ء - فن الخدمة .

5 - مهن الصيد البحري وبها تخصصان :-

- أ - صيد الأسماك .
- ب - صناعة القوارب .

يبلغ عدد المتدربين بالثانويات المهنية (59318) متدربا ومتدربة موزعين على (345) ثانوية مهنية ويقوم بتدريسهم وتدريبهم (10030) مدرسا (مدربا) . هذا وبخصوص إدارة الثانويات المهنية فهي تخضع لنفس الشروط والمواصفات المطبقة في إدارة الثانويات التخصصية .

تطور المناهج التعليمية

المناهج الدراسية هي أداة تنمية شخصية الفرد في مختلف جوانبها ، ومن ثم فهي أداة متطورة ومتغيرة على الدوام ، شأنها في ذلك شأن تطور الشخصية وتغيرها . إن

الزمن والمكان هما المتغيرين الرئيسيين اللذان يشكلان الشخصية عبر مراحل تطورها وهكذا تكون المناهج الدراسية أداة تأثير وتأثر بهذين المتغيرين أيضا ، فالمنهج الدراسي وليد البيئة المحيطة وما تحتويه من مكونات مادية واجتماعية وثقافية من ناحية، ومن ناحية أخرى فهي الكفيل بتمكين الإنسان من تغيير عناصر البيئة ماديا واجتماعيا وثقافيا فهي التي اختزلت الزمن باختزال المسافات وهي التي مكنت الإنسان من إنجاز أعمال كانت تشغله سنوات طويلة في بضع دقائق وبجهد يسير . إن ذلك وغيره يجعل المناهج الدراسية من أولويات الاهتمام لدى كافة الأنظمة التعليمية العالمية.

إن المناهج الدراسية للتعليم في ليبيا لا تخرج عن إطار التطور والتغيير ، حيث بدأت مع بداية التعليم في ليبيا مستعارة من بعض الأقطار العربية وعلى وجه الخصوص جمهورية مصر العربية ثم تطورت تدريجيا خلال سنوات الثورة إلى أن استحدثت مناهج جديدة تماما للتعليم الأساسي مع بداية تطبيق البنية التعليمية الجديدة خلال العقدین الأخيرين من القرن العشرين . أما ما يخص التعليم المتوسط (الثانوي) فقد تغيرت مناهجه جذريا مع بداية الألفية الجديدة وذلك نتيجة لإلغاء نظام الثانوية العامة واستحداث الثانويات التخصصية والمهنية كبديل يواكب المستجدات العلمية والتقنية وخاصة في مجال الاتصالات والمعلوماتية التي جعلت التدفق المعرفي سيلا عارما يتطلب تخصصا مبكرا ودقيقا لكي يتمكن المتعلم من اكتساب الخبرات والمهارات اللازمة لمهنة المستقبل والتنافس على مواقع الشغل . وفيما يلي بعض الملامح العامة لتطور مناهج التعليم العام خلال العقدین الأخيرين :-

أولا - مناهج التعليم الأساسي :-

مع الشروع في تطبيق البنية التعليمية الجديدة واعتبار مرحلتي التعليم الابتدائي والإعدادي مرحلة واحدة (7-15) سنة سميت بمرحلة التعليم الأساسي ، أجري تعديل مرحلي في بعض المقررات الدراسية نذكر منها :-

- 1 - مواد العلوم والرياضيات .
- 2 - استحداث مادة التقنية .
- 3 - تطوير محتوى بعض المواد الاجتماعية ومنها مواد التاريخ والجغرافيا والمجتمع .
- 4 - تطوير محتوى مادة اللغة العربية .
- 5 - تطوير محتوى مادة التربية القرائية .
- 6 - إضافة مادة اللغة الإنجليزية على أن يبدأ تدريسها من الصف الخامس من التعليم الأساسي .
- 7 - إضافة مادة الحاسوب على أن يبدأ تدريسها من الصف الخامس من التعليم الأساسي .
- 8 - أدخلت تعديلات على مناهج العلوم بحيث تستوعب مواضيع حول التربية البيئية .
- 9 - أضيفت مواضيع حقوق الإنسان إلى مناهج مواد التربية الإسلامية وكتب القراءة والمجتمع الجماهيري .

كانت هذه التعديلات خلال السنوات الدراسية (1984 - 1988) . وخلال العام الدراسي (1989/ 1990) تم إعادة تأليف الكتب المنهجية وتطوير محتوياتها جذريا لكافة المواد الدراسية بمرحلة التعليم الأساسي . وروعي في تأليفها ملاحظات المعلمين والموجهين وخبراء التعليم على المناهج السابقة وخاصة من حيث مضمونها ومدى ملاءمتها لقدرات التلاميذ وأعمارهم العقلية .

وحرصا من السلطات التربوية على جودة المناهج التعليمية ، تم التعاون بالخصوص مع المنظمات التربوية العربية والعالمية ومنها منظمة الإلكسو واليونسكو . وعقدت ورش

عمل خاصة بالمناهج الجديدة شارك فيها خبراء التعليم من تلك المنظمات ومؤلفي الكتب وخبراء التعليم الليبيين وتم تطبيق توصيات تلك الورش بالخصوص .
وفي كل الأحوال تقوم إدارة المقررات الدراسية بالمركز الوطني لتخطيط التعليم بمتابعة مستمرة للمقررات الدراسية ومدى مواكبتها للمستجدات العلمية والتقنية من خلال التقويم المستمر للمناهج من قبل خبراء التعليم وكذلك رصد أي سلبيات تظهر خلال التطبيق الفعلي في المدارس من خلال الاتصال المستمر بالمعلمين والمفتشين ومديري المدارس واستلام ملاحظاتهم أولاً بأول والاستجابة لها من خلال عقد الورش المشتركة مع بيوت الخبرة في المجال .

ثانياً - التعليم المتوسط (الثانويات التخصصية والمهنية) :-

حيث أن التعليم التخصصي المتوسط يهدف إلى تخريج كوادر قادرة على الدخول إلى سوق العمل مباشرة أو مواصلة الدراسة الجامعية إضافة إلى صقل شخصية المتعلم سلوكياً وثقافياً وتوعيته بالعالم الذي يعيش فيه ، فإن تصميم وتأليف مثل هذه المناهج يحتاج إلى مهارات وقدرات علمية متميزة بحيث تكون المقررات الدراسية شاملة للآتي :-

1 - متطلبات سوق العمل من المهن والمهارات والكفاءات بما يمكن الخريج من الإعداد المهني .
2 - متطلبات معرفية نظرية وتطبيقية تمكن الخريج من الالتحاق بالتعليم العالي الأكاديمي

3 - تنمية المتعلم ثقافياً واجتماعياً وسلوكياً بما يمكن من صقل شخصية متوازنة تستغل التقنية كوسيلة وليست كغاية في حد ذاتها .

وفي سبيل تحقيق ذلك أشتمل تأليف الكتب المنهجية للثانويات التخصصية عدة مراحل كان أولها وضع مفردات المواد بالتعاون مع منظمة اليونسكو والخبراء المحليين ثم مراجعة هذه المفردات من قبل لجان فنية مهنية وتربوية متخصصة ، وكانت المرحلة الثانية هي تأليف الكتب المنهجية عن طريق مراكز البحث العلمي التي تعاقدت بدورها مع المختصين من الخبراء وأساتذة الجامعات ، أما المرحلة الثالثة فهي الدراسات التقييمية للكتب المنهجية من خلال إدارات التفتيش التربوي والمعلمين وإدارة المناهج والمقررات الدراسية بالمركز الوطني لتخطيط التعليم وشملت هذه الدراسات عدة ورش عمل تم خلالها دراسة كل الملاحظات والانتقادات حول المناهج الدراسية ومن ثم إجراء التعديلات اللازمة إما بالتصويب أو الحذف أو التجديد لبعض المقررات الدراسية .
وفيما يلي أمثلة المواصفات الواجب توافرها في الكتاب المنهجي لمرحل التعليم والتدريب .

1 - أن يلتزم الكتاب بفلسفة المجتمع وأهدافه .
2 - أن يتفق محتوى الكتاب مع أهداف المرحلة ومع الأهداف العامة للمادة .
3 - أن يتلاءم الكتاب مع قدرات الطلاب وحاجاتهم المعرفية والوجدانية والمهارية .
4 - أن تتسم معلومات الكتاب بالحدثة والشمولية .
5 - أن يعمل على تحقيق التوازن بين المعلومات النظرية والتطبيقية عن طريق الأمثلة العملية .

6 - أن تثبت المراجع الأساسية في نهاية الكتاب للرجوع إليها عند الحاجة .
7 - أن يكون حجم الكتاب مناسباً للفئة العمرية المستهدفة وخال من التكرار غير المفيد .
8 - أن تكون طباعته واضحة على ورق جيد بما في ذلك طباعة الرموز والأرقام والرسومات .

- 9 - أن يحتوي الكتاب على أسئلة تطبيقية متنوعة في نهاية كل فصل من فصوله .
- 10 - أن يتضمن الكتاب وسائل إيضاح مناسبة حسب طبيعة مادته العلمية والمرحلة العمرية التي يدرس لها .
- 11 - أن يكون مؤلف الكتاب معروفا بكفاءته العلمية والتربوية وعلى وعي بواقع المجتمع وحاجات المتعلمين وأهداف المرحلة .
- 12 - أن يتسم محتوى الكتاب بالتدرج والمنطقية والتسلسل في علاقة الموضوعات ببعضها البعض .
- 13 - أن يكون محتوى الكتاب مترابطا ومتكاملا مع المواد الدراسية ذات العلاقة أفقيا وعموديا .
- 14 - أن يؤكد محتوى الكتاب على توضيح المبادئ والقوانين والحقائق والمفاهيم الأساسية العامة في مجال الاختصاص .
- 15 - أن تتسم معلومات الكتاب بالدقة والحداثة والقابلية للتطبيق .
- 16 - أن يعتمد تدريس الكتاب على مواد تعليمية مبسطة ومتوفرة محليا كلما أمكن ذلك .
- 17 - أن ينقل المؤلف في عرض محتوى الكتاب من البسيط إلى المركب ومن المعلوم إلى المجهول ومن المحسوس إلى المجرد .
- 18 - أن يحفز الكتاب على استخدام تقنيات تدريبية متنوعة كالاستقصاء والحوار وأساليب حل المشكلات وغيرها من الأساليب حسب طبيعة المرحلة التعليمية .
- 19 - أن يحفز الكتاب المتعلمين على الاشتراك الفاعل في مجريات الدرس والحصول على المعرفة من خلال الملاحظة والتجريب والتطبيق .
- 20 - أن يشجع الكتاب على تنمية مهارة اكتساب العلم والمعرفة والإفادة منها في مواجهة مشكلات الحياة اليومية .
- 21 - أن تتسم وسائل الإيضاح بالدقة والتنوع والحداثة والكفاية .
- 22 - أن تتصل وسائل الإيضاح اتصالا مباشرا بمحتوى الكتاب وتعمل على تبسيط مادته وتسهيل استيعابها ونقلها إلى خبرات عملية .

التعليم العالي

أولا - يعتبر التعليم العالي بشقيه الجامعي والدراسات العليا عاملا مهما وأساسيا في تزويد القطاعات التعليمية والإنتاجية والبحثية بالكوادر الفنية المؤهلة تأهيلا عاليا والقادرة على قيادة مؤسسات المجتمع بمختلف أنواعها قيادة تمكن تلك المؤسسات من رفع كفاءة أدائها وحسن إدارتها وجودة خدماتها أو منتجاتها . ومن هنا تأتي أهمية هذه المرحلة التعليمية التي عادة ما يلتحق بها المتميزون من خريجي التعليم المتوسط (الثانوي) .

غير أن التعليم الجامعي والعالي في ليبيا ، شأنه في ذلك شأن نظرائه في بعض الدول العربية ، يتميز ببعض الخصائص التي قد تعيقه عن أداء المهام المرجوة منه وتعتبر هذه الخصائص من الإشكاليات التي تواجهه . ولعل من أهمها ما يلي:-

- 1 - تزايد أعداد الملتحقين به مقارنة بعدد السكان نتيجة لمتغيرات اجتماعية وثقافية واقتصادية ، منها النظرة الاجتماعية الرفيعة لقيمة الشهادة الجامعية أو العالية بغض النظر عن مردودها الاقتصادي أو إسهامها في رفع معدلات التنمية البشرية .
- 2 - عدم الحاجة إلى التحاق الكثيرين بسوق العمل مبكرا بسبب الظروف الاقتصادية الجيدة للأسرة .

- 3 – النظرة الدونية للمهن الحرفية واليدوية والفنية المتوسطة بالرغم من مردودها الاقتصادي الجيد للفرد والمجتمع .
- 4 – ازدياد أعداد الملتحقين بالتخصصات الاجتماعية والسلوكية بالرغم من تراكم أعداد خريجها الباحثين عن عمل .
- 5 – تدني مستوى التحصيل الدراسي في بعض التخصصات نتيجة لنقص مكملات العملية التعليمية وعدم ملائمة البنية الجامعية لعمليتي التعليم والتعلم .
- 6 – معظم أعضاء هيئة التدريس بالجامعات لم يعدو تربويا لعملية التدريس رغم قدراتهم العلمية التخصصية التي قد تكون متميزة .
- 7 – غياب تطبيق معايير اختيار أعضاء هيئة التدريس الجامعي والحاجة إلى الأعداد المتزايدة منهم نتيجة لزيادة عدد الطلاب وعدد الجامعات واختلاف النظم الدراسية بين الكليات الجامعية (نظام الفصل الدراسي ونظام السنة) كل ذلك وغيره أدى إلى وجود بعض أعضاء هيئة التدريس الجامعي غير القادرين على أداء المهمة بكفاءة .
- 8 – غياب أسس ثابتة للتعاقد مع أعضاء هيئة التدريس من غير الليبيين أدى إلى تسرب بعض العناصر غير القادرة على التدريس الجامعي لا علميا ولا تربويا .
- ثانياً** – وفي ضوء ما سبق ذكره بخصوص أهمية التعليم العالي ودوره في الخروج بالمجتمعات من دائرة التخلف إلى التقدم ورفع معدلات التنمية البشرية المستدامة، عملت السلطات التربوية الليبية مع نهاية القرن الماضي على توسيع قاعدة التعليم الجامعي ليشمل كافة أنحاء البلاد حيث صدرت قرارات إنشاء جامعات الأقسام بمعظم الشعبيات وذلك بهدف نقل مصادر العلم والمعرفة إلى الطلاب أينما وجدوا .
- أنشأت وفقا لفلسفة التوسع الأفقي للجامعات عدد " خمسة عشر جامعة " سميت بجامعات الأقسام إضافة إلى عدد ست جامعات رئيسية وثلاث جامعات ذات طبيعة خاصة ويوضح الجدول رقم (3) عدد الجامعات ومواقعها للعام الدراسي 2003 – 2004 ف.

جدول رقم (3)

عدد الجامعات ومواقعها للعام الدراسي 2003-2004 في الجماهيرية

ر.م	اسم الجامعة	البنية العلمية	الشعبية (البلدية)
1	جامعة 7 أبريل	كليات	الزواية
2	جامعة الفاتح	كليات	طرابلس
3	جامعة قاريونس	كليات	بنغازي
4	جامعة سيها	كليات	سبها
5	جامعة النحدي	كليات	سرت
6	جامعة عمر المختار	كليات	البيضاء
7	جامعة المرقب	كليات	الخمس
8	جامعة درنة	أقسام	درنة
9	جامعة القبة	أقسام	البيضاء
10	جامعة المرج	أقسام	المرج
11	جامعة الواحات	أقسام	اجدابيا
12	جامعة الكفرة	أقسام	الكفرة
13	جامعة الجفرة	أقسام	الجفرة
14	جامعة بني وليد	أقسام	بني وليد
15	جامعة مصراته	أقسام	مصراته
16	جامعة الجفارة	أقسام	الجفارة
17	جامعة صقر أفريقيا	أقسام	نالوت
18	جامعة صبراته وصرمان	أقسام	صبراته وصرمان
19	جامعة غريان	أقسام	غريان
20	جامعة يفرن	أقسام	يفرن
21	جامعة النقاط الخمس	أقسام	النقاط الخمس
22	جامعة الحزام الأخضر	أقسام	أجدابيا
23	جامعة مزدة	أقسام	مزدة
24	جامعة المسيرة الكبرى	أقسام	البطنان
25	الجامعة المفتوحة	طبيعة خاصة	طرابلس
26	الجامعة الأسمرية	طبيعة خاصة	زليطن
27	جامعة ناصر	طبيعة خاصة	طرابلس

ثالثا

- بلغ عدد الطلاب بهذه الجامعات للعام الدراسي 2002 - 2003 ف (222976) طالبا وطالبة منهم (115277) إناثا و (107699) ذكورا . وفي الوقت التي تمثل فيه نسبة الإناث من العدد الإجمالي للطلاب (51.8%) في الجامعات الرئيسية تصل إلى (57.4%) في جامعات الأقسام ويعتقد بأن تزايد عدد الإناث في جامعات الأقسام راجع إلى نسبة المنخرطين في العلوم الاجتماعية والسلوكية التي يرغبها الإناث أكثر من العلوم التطبيقية إضافة إلى متغيرات دخيلة أخرى لم تتم دراستها بعد . هذا وفي كل الجامعات يزيد عدد الملتحقين بالعلوم الاجتماعية والسلوكية عن العلوم التطبيقية فقد بلغت نسبة الملتحقين بالعلوم الإنسانية في الجامعات الرئيسية (53.7%) وارتفعت إلى (70%) من العدد الإجمالي للطلاب في جامعات الأقسام .
بلغ عدد الكليات بالجامعات الأساسية (74) كلية تشمل (438) قسما تخصصيا كما بلغ عدد أقسام جامعات الأقسام (152) قسما تشمل (15) تخصصا علميا .

رابعا

- بلغ عدد أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الرئيسية للعام الدراسي 2002 - 2003 (6214) منهم نسبة (54.5%) من الوطنيين و (20%) من المغتربين المتعاقدين و (25.5%) من المتعاونين من الليبيين وغير الليبيين . وبهذا بلغت نسبة أستاذ / طالب (1-28) بغض النظر عن التخصص العلمي .
أما في جامعات الأقسام فقد بلغ مجموع أعضاء هيئة التدريس (2986) منهم نسبة (19.3%) من الوطنيين و (23.7%) من المغتربين و (57%) من المتعاونين وبلغ معدل أستاذ / طالب (1 - 17) أما إذا اقتضت النسبة على الوطنيين فقط فسيكون معدل أستاذ / طالب (1-89) . ينطبق معدل أستاذ / طالب على العدد الإجمالي للطلاب وأعضاء هيئة التدريس أما إذا أخذنا متغير التخصص في الاعتبار فسيكون المعدل متفاوتا بتطرف حيث يصل إلى (1-133) في القانون مثلا في بعض الجامعات وإلى (1-3) في الزراعة في جامعات أخرى .

إن النسب والأرقام سالفة الذكر تشير إلى أن التوسع في قاعدة التعليم الجامعي لم يكن مبنيا على دراسات علمية من حيث الجدوى الاقتصادية أو مستوى الأداء الأكاديمي رغم أن القرارات الصادرة بالخصوص تؤكد على ذلك . وعلى سبيل المثال تحدد قرارات نسبة توجيه الطلاب إلى التخصصات العلمية بالثانويات التخصصية نسبة (15%) فقط للتخصصات الإنسانية مقابل (85%) إلى التخصصات التطبيقية غير أنه في كثير من الشعبيات لم يتم التقيد بهذه النسبة .

خامسا - برامج الدراسات العليا :-

تتبنى ليبيا سياسة الإيفاد إلى الخارج في بعض التخصصات التطبيقية إضافة إلى برامج للدراسات العليا بالداخل في معظم التخصصات العلمية وقد بلغ عدد طلبة الدراسات العليا داخل البلاد عدد (8013) طالبا وطالبة للعام الدراسي 2002 - 2003 . وتشمل هذه الدراسات دبلوما يسمى دبلوم الدراسات العليا يقود بعد ذلك إلى إجراء أبحاث وكتابة أطروحات لنيل شهادتي الإجازة العالية (الماجستير) والدقيقة (الدكتوراه) هذا في مجال العلوم الاجتماعية والسلوكية أما العلوم التطبيقية فمعظمها ينجز عن طريق إجراء أبحاث تجريبية . تقتصر برامج الدراسات العليا بالداخل على الجامعات الأساسية

وتتبع سياسة تأهيلية تسمى (الإيفاد الداخلي) حيث يلتحق الطلاب من مختلف الجامعات ببرامج الجامعات الأساسية فقط نتيجة لتوفير الإمكانيات المادية والبشرية الكفيلة بإنجاح هذه البرامج .

المعاهد والمراكز المهنية العليا

1 - معاهد إعداد المعلمين :-

يوجد بليبيا عدد (37)³ معهدا لإعداد المعلمين موزعين على مختلف الشبكات (البلديات)، وتشمل هذه المعاهد (15) تخصصا علميا هي :-

1 - اللغة العربية .	2 - اللغة الإنجليزية .	3 - التاريخ .
4 - الجغرافيا .	5 - العلوم الاجتماعية والسلوكية .	6 - التربية البدنية .
7 - التربية الفنية .	8 - تخصص عام .	9 - معلم فصل .
10 - معلم رياض الأطفال .	11 - الأحياء .	12 - الكيمياء .
13 - الفيزياء .	14 - الرياضيات .	15 - الحاسوب .

وبلغ عدد طلاب هذه المعاهد للعام الدراسي 2002 / 2003 (23252) منهم نسبة (16.5%) ذكورا و (83.5%) إناثا ، وبلغ عدد أعضاء هيئة التدريس (1174) عضوا ، منهم 9.8% فقط من الليبيين و (36.3%) من المغتربين و (53.9%) من المتعاونين . وبلغ معدل أستاذ / طالب (1-25) وباستثناء المتعاونين يكون المعدل (1-57) وإذا اقتصر المعدل على الوطنيين فيكون (1-225) .

أما بخصوص المناهج الدراسية فكما هو ملاحظ لازالت التخصصات العلمية موجهة لتخريج معلمي مرحلة التعليم الأساسي ونظام الثانوية العامة السابق ، ومع تطوير السلم التعليمي إلى الثانويات التخصصية ومناهجها الجديدة وجب تطوير هذه المعاهد بحيث تشمل إعداد مهني لبنية التعليم المتوسط الجديدة وتجري الآن دراسات بشأن إضافة سنة دراسية إلى هذه المعاهد يتم فيها إعداد خريجي الكليات الجامعية المختلفة إعدادا تربويا يمكنهم من التدريس بالثانويات التخصصية . أما حاليا وكما سبقت الإشارة فيتم إعطاء دورات تأهيلية للخريجين الجدد والمعلمين الحاليين بما يمكنهم من تدريس المناهج الجديدة .

وبخصوص عدد الطلاب في التخصصات الإنسانية والتطبيقية ، يلاحظ أن نسبة 24% من الطلاب يدرسون بأقسام العلوم التطبيقية مقابل 76% في التخصصات الإنسانية الأمر الذي سيزيد فائض مدرس العلوم الإنسانية بالمدارس ويعمل على استمرار النقص الحاد في معلمي العلوم التطبيقية . ونقص أعضاء هيئة التدريس الوطنيين أيضا يعتبر مؤشرا سلبيا حيث أن استمرار المتعاونين والمغتربين في التدريس غير مضمون إضافة إلى عدم التأكد من جودة إعدادهم للتدريس بتلك المعاهد .

وبخصوص إدارة هذه المعاهد فيجب إسنادها إلى كفاءات علمية وتربوية على مستوى عال من التأهيل والخبرة لأنها تعتبر مؤسسات جامعية أكاديمية يتحصل خريجها على شهادة الليسانس أو البكالوريوس وهو المعلم الذي يعتبر من أهم عناصر البنية التعليمية المدرسية فهو المكمل لنواقص المنهج الدراسي أو أي من نواقص البيئة التعليمية التربوية .

المراكز المهنية العليا

³ المعلومات الواردة تخص (24) معهدا فقط .

تعتبر هذه المعاهد جزءا من مرحلة التعليم العالي ومدة الدراسة بها ثلاث سنوات ويتحصل خريجها على دبلوم في مجال تخصصه . يتم التركيز خلال الدراسة على التدريب العملي ويتمكن الخريج من الالتحاق بسوق العمل ، ويلحق خريجا مراكز إعداد المدربين بالتدريب في المعاهد المهنية المتوسطة .
تشمل هذه المراكز ثلاث مجالات تخصصية هي :-

1 - مراكز المهن الشاملة .

2 - المراكز التخصصية .

3 - مراكز إعداد المدربين .

تشمل هذه المجالات التخصصية (19) تخصصا فرعيا في مختلف العلوم التقنية ، بلغ عدد المتدربين بهذه المعاهد (40207) متدربا للعام الدراسي 2002 - 2003 ف ، منهم (20%) في مهن الحاسوب و (18.4%) في المهن الكهربائية و (15.3%) تخصصات عامة و (10.5%) في المهن الميكانيكية و (10.2%) في المهن الإدارية والمالية و (9.6%) في مهن هندسة الإنشاءات و (3.5%) في الرسم الهندسي و (12.5%) في تخصصات أخرى منها المهن السياحية والخدمات الفندقية وتصميم الأزياء وفنون الديكور والسلامة المهنية والصيد البحري والتقنية الطبية وصيانة الآلات الثقيلة .
بلغ عدد أعضاء هيئة التدريس بهذه المراكز (886) من حملة الإجازة العالية والدقيقة منهم نسبة (42.5%) من الوطنيين و (57.5%) من المغتربين . وبلغ عدد المدربين (2683) مدربا منهم نسبة (45.6%) وطنيا و (12%) مغتربا و (42.4%) متعاوننا . بلغ معدل أستاذ / طالب (1-45) ومعدل مدرب طالب (1-15) . لم يتم توحيد المناهج الدراسية والتدريبية بهذه المراكز بعد ، أما تجهيزاتها فهي على مستوى جيد . يوجد عدد (14) مركزا لإجراء دورات لرفع كفاءة المدربين عن طريق إجراء دورات تأهيلية وبرامج تدريبية تمكنهم من التدريب بتلك المراكز .

1-3 المشاكل الرئيسية والتحديات :

لا يخلوا أي نظام تعليمي من بعض الإشكاليات والتحديات غير أن حجم هذه الإشكاليات والتحديات يختلف من نظام إلى آخر حسب ظروف الدولة الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية ... والنظام التعليمي الليبي يواجه حاليا بعض التحديات المختلفة من أهمها ما يلي :-

1 - إعداد المعلم الكفؤ :-

أ - من خلال العرض السابق لنظام التعليم الليبي ، يلاحظ القارئ النقص الكمي والنوعي من العنصر الوطني من المعلمين والمدربين وأعضاء هيئة التدريس في مرحلتي التعليم المتوسط (الثانوي) والعالي مما أدى إلى التعاقد مع غير الليبيين والمتعاونين وبالتالي زرع مستوى معدلات الأداء وأرهق ميزانيات المؤسسات التعليمية .

ب - معاهد المعلمين الحالية أنشأت أساسا بهدف تأهيل معلمي مرحلة التعليم الأساسي على أن يقوم خريجا كليات التربية سابقا بتدريس طلاب مرحلة التعليم المتوسط ، وبعد إلغاء كليات التربية من الجامعات الليبية وضعت مسئولية إعداد المعلمين لجميع مراحل التعليم العام على كاهل معاهد المعلمين الحالية دون إجراء التطور اللازم لذلك ، الأمر الذي يتطلب تشجيع هذه المعاهد بما يلائم إعداد معلم خاص بكل مرحلة على حدة .

ج - استحداث نظام الثانويات التخصصية بمناهجها وتخصصاتها الجديدة، أضاف إلى حدة إشكالية المعلم المعد للتدريس وفق مناهج المعلمين الحالية ، مما يتطلب إعادة النظر جذريا في برامج إعداد معاهد المعلمين .

د- وجود نسبة تقارب 80% من عدد معلمي مرحلة التعليم الأساسي هم من المؤهلين تأهيلا متوسطا أو من خريجي الثانويات التخصصية الأمر الذي يتطلب إعادة تأهيلهم بما يمكنهم من الأداء الجيد .

2 - عدم الالتزام بنسب توجيه الطلاب إلى المؤسسات التعليمية حسب التخصصات المستهدفة الأمر الذي ساهم في تراكم طلاب العلوم الإنسانية على كافة المستويات وأدى بالتالي إلى تراكم أعداد الخريجين دون حاجة سوق العمل ويتطلب علاج هذه المشكلة بتطبيق القرارات الرسمية الصادرة بالخصوص وبصرامة .

3 - نتيجة لاستحداث جامعات الأقسام ومعاهد المعلمين العليا وغيرها من مؤسسات التعليم العالي في وقت قصير نسبيا ، فإن المباني التي خصصت لتلك المؤسسات لم تكن مصممة أصلا لمؤسسة تعليمية عالية ، وبالتالي فإن البيئة التعليمية الجامعية تحتاج إلى الكثير من التطوير .

4 - بالرغم من صرف مبالغ مالية تمثل نسبة عالية من ميزانية التعليم على شراء وتوطين وصيانة المعدات والتجهيزات المكملة للعملية التعليمية إلا أن بعض المؤسسات لازالت تعاني من نقص في ذلك .

5 - إن استراتيجيات التدريس المتبعة في مؤسسات التعليم العالي في ليبيا لازالت منحصرة في الأساليب التقليدية في التدريس مثل (المحاضرة التقليدية) وفي كثير من الأحيان يغيب أسلوب الحوار والمناقشة نتيجة لعدد الطلاب في بعض التخصصات مثل العلوم الإنسانية والآداب .

6 - خارطة التعليمية تشكل بدورها إشكالا حيث أن الثانوية التخصصية المرغوبة قد لا تكون في متناول الطالب الذي يريد الالتحاق بها .

7 - تزايد أعداد الملحقين بالتعليم العالي دون حاجة سوق العمل إليهم مما أدى إلى زيادة عدد الجامعات وبالتالي إرهاق ميزانية التعليم .

التعليم الأهلي

الشراكة في توسيع قاعدة التعليم في ليبيا

أولا - وتعتبر ليبيا أكثر دول العالم الثالث حظا في مجال التعليم وبإرادة المخلصين من أبنائها تمكنت خلال سنوات الثورة من توفير التعليم الأساسي لجميع أطفالها ونوعت مسارات التعليم المتوسط بما يمكن الجميع من الالتحاق بالتخصص المناسب لرغابتهم وقدراتهم وفتحت أبواب التعليم الجامعي لطالبيه حتى وصلت نسبة المنخرطين في التعليم بمراحله المختلفة 49.2% من العدد الإجمالي للسكان سنة 2000ف.

إن ارتفاع معدل الالتحاق بالتعليم في ليبيا يعتبر مؤشرا تنمويا إيجابيا إلا أنه لم يعد كافيا للحكم على أداء وجودة النظام التعليمي حيث أصبحت نوعية التعليم وجودة مخرجاته وكفاءة أداء مؤسساته هي المعايير الرئيسية للحكم على أداء الأنظمة التعليمية. وتؤكد منظمة اليونسيف على أن العقدين الآخرين من القرن العشرين شهدا ثورة في مجال التعليم على المستوى الدولي وتقول " إن هذه الثورة اعتمدت على دعامتين أساسيتين وهما إمكانية الحصول على تعليم ذو نوعية جيدة ... وإن أي رؤية للجودة في التعليم لا يمكن أن تقتصر على خطط الدروس التي يعدها المعلم ، ولا على تزويد الفصول الدراسية بالمعدات

، وإنما تمتد لأبعد من ذلك بكثير ، وترتبط بمسائل تتعلق بالمساواة بين الجنسين والصحة والتغذية ، وإلى قضايا تتعلق بمشاركة الأهالي والمجتمع في إدارة النظام التعليمي نفسه " وهذا ما نتج عن العولمة والسرعة الكبيرة لظهور المتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الجديدة، والتطور الهائل في التكنولوجيا ووسائل الاتصال كان له أثر بالغ على التعليم وجعل مسئولية هذا القطاع يصعب تحملها كاملة من طرف جهة واحدة حتى ولو كانت هذه الجهة هي الدولة. إن الشراكات في هذه المجال أصبحت أكثر إلحاحا وأصبح دور الدولة ينحصر في كفالة حق كل طفل في التعليم الأساسي ، أما المستويات الأعلى فإن دور الدولة ينحصر في توفير الكفاءات التعليمية وتطوير السياسات والمعايير والتعبير بوضوح عن الرؤية الوطنية المرتبطة بمنظومة القيم والتراث والخصوصية الثقافية .

إن المتغيرات التي أشارت إليها منظمة اليونسيف أعلاه وغيرها من المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية دفعت ليبيا مع مطلع التسعينات إلى فتح أبواب التعليم العالي الأهلي ومن أهم هذه المتغيرات مايلي :

أ- ازدياد عدد الملتحقين بالتعليم وطول معدل البقاء فيه جعل تمويل التعليم حملا ثقيلًا على كاهل الدولة وحدها .

ب- حرية الاختيار التعليمي التي تتطلب فتح مسارات تعليمية وتخصصات علمية يصعب على المؤسسات التعليمية الرسمية توفيرها خاصة وأن ليبيا بلد شاسع مترامي الأطراف حيث تكون كثافة الفصل في بعض المناطق النائية قليلة جدا مما يزيد من كلفة التعليم والخارطة التعليمية للثانويات التخصصية تؤكد ذلك .

ج - إن مؤسسات التعليم الرسمية تتبنى سياسة تعليم الأجيال من أجل الحياة ومواجهة سوق العمل , الأمر الذي يجعل تعليم بعض التخصصات خارجة عن أهداف التعليم الرسمي .

د - إن عولمة الاقتصاد وانفجار ثورة المعرفة والمعلوماتية دفعت جميع الأنظمة التعليمية العالمية إلى التطوير والتغيير ويعتبر التعليم الخاص ضمن إعادة الهيكلة الاقتصادية والتربوية للبلدان ذات الأنظمة التعليمية المركزية حيث يتميز التعليم الخاص بقلة إعداده وطلابه وحسن اختيار كوادره الإدارية والتعليمية مما يجعل من خريجه كوادرا فنية متميزة تستطيع التنافس على مواقع الشغل إقليميا وعالميا وهي السمة التي تميز بها تاريخ التعليم الخاص في معظم الدول الأخرى .

ثانيا - الأهداف العامة للتعليم الأهلي في ليبيا :-

يعتبر التعليم الأهلي جزءا مكملًا لنظام التعليم العام في ليبيا وبذلك فهو يسعى إلى تحقيق ذات الأهداف التي تسعى البنية التعليمية الرسمية لتحقيقها . وحيث أن التعليم والتربية في الجماهيرية هما نظام مركزي فإن التعليم الأهلي يمكن أن يوسع مجال الاختيارات المعرفية أمام المتعلمين كأن يتبنى تدريس بعض العلوم أو اللغات التي لا تدرس في مؤسسات التعليم العامة .

ثالثا - لمحة تاريخية

يقصد بالتعليم الأهلي في ليبيا ، تلك المؤسسات التعليمية والتدريبية التي يمولها ويسيرها القطاع الخاص وتنظمها تشريعات وقوانين تصدرها الدولة ممثلة في السلطات التربوية الرسمية وبذلك يمكننا أن نميز بين نظامين من التعليم الخاص يكون أولهما ، ذلك النظام التعليمي الشعبي الحر ممثلا في المدارس القرآنية والزوايا أو المنارات والكتاتيب

والحلقات الدراسية وغيرها من طرق ووسائل نقل المعرفة من شخص إلى آخر التي سادت في ليبيا إبان عهد الاستعمار عبر مئات السنين ويرجع الفضل في الحفاظ على هويتنا العربية الإسلامية إلى هذا النوع من التعليم الخاص .

أما النظام التعليمي الخاص الثاني (التعليم الأهلي) الذي نحن بصدد الحديث عنه فهو الذي تشرع له وتحدد أهدافه ومضامينه الدولة وتتفق عليه وتسيره مؤسسات خاصة . ويمكننا تتبع هذا النوع من التعليم منذ أواخر الخمسينات حيث صدر القرار الوزاري رقم (70) لسنة 1958 بشأن التعليم الخاص وقد شمل هذا القرار كل ما يتعلق بالتعليم مناهجا وإدارة وتعلما وكذلك بيئة المؤسسة التعليمية والعاملين بها وطرائق التعليم والامتحانات . هذا ومع قيام ثورة الفاتح العظيم سنة 1969 تغيرت النظرة إلى التعليم جذريا حيث استهدفت الثورة تعميم التعليم على كافة المواطنين وضمنت ذلك قوانين التعليم الإلزامي ولوائحه وعلى رأسها القانون رقم (95) لسنة 1975 بشأن التعليم الإلزامي ، إضافة إلى توفير فرص التعليم للإناث والذكور على حد سواء وكذلك فتح مسارات التعليم المتوسط والعالي أمام الجميع .

وفي طفرة الإنفاق السخي على التعليم خلال السبعينات وأوائل الثمانينات واعتبار التعليم الخاص تمييزا بين الشرائح الاجتماعية ، اختفى التعليم الخاص من ليبيا ما عدا تلك المؤسسات الخاصة بالجاليات الأجنبية أو تدريس بعض اللغات الحية . ومع تغير الظروف الاقتصادية في ليبيا خلال أواخر الثمانينات والتسعينات وتدني أسعار النفط ومع تزايد عدد المتعلمين بدرجة غير مسبوقة وظهور التطورات العالمية الجديدة، أعادت ليبيا النظر في مفاهيم التعليم الخاص ، حيث صدرت عدة قرارات وقوانين ولوائح لاستحداث وتنظيم ما نسميه الآن بالتعليم الأهلي. ومن هذه القرارات والقوانين ما يلي :-

- 1 - قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 540 لسنة 1992 بشأن لائحة التعليم الحر .
- 2 - قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 624 لسنة 1993 بشأن لائحة تنظيم التعليم والتدريب المهني الحر .

3 - القانون رقم 6 لسنة 1430م الموافق (2001 ف.) الصادر عن مؤتمر الشعب العام بشأن النظام التشاركي في مجال التعليم والصحة ولائحته التنفيذية .

- 4 - قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 190 لسنة 1430م الموافق (2001 ف.) بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم 6 لسنة 1430م الموافق (2001 ف.) بشأن النظام التشاركي في مجال التعليم والصحة .

واستنادا إلى ذلك وإلى القرارات التي صدرت عن الشعبيات كسلطات تربوية محلية شرع عدة أفراد في تأسيس مدارس في شكل شركات أو تشاركيات تعليمية على مستوى التعليم الأساسي والمتوسط بما في ذلك بعض دور الحضانه والمعاهد المهنية والتقنية ومعاهد إعداد المعلمين المتوسطة . ومع تعدد جهات إصدار التراخيص وأذونات مزاوله المهنة بين اللجان الشعبية المحلية واللجان الشعبية بالمؤتمرات وأمانات المؤتمرات وإدارة التعليم الأهلي، وفي زمن لا يتجاوز بضع سنوات استحدثت مئات المدارس والمعاهد والجامعات ، غير أن معاهد التعليم العالي والجامعات ظهرت مع بداية التسعينات من القرن الماضي . ونتيجة لسهولة التخرج منها أولا والصعوبات التي يجدها كثير من الطلاب في الالتحاق بجامعات الدولة (نتيجة للتسيب وفقا لمعدل الدرجات) وفشل العديد منهم في الدراسة الجامعية وجدت هذه المؤسسات الخاصة سوقا مربحة ورائجة بمعنى توجه الطلاب للدراسة فيها بعد رسوبهم في جامعات الدولة ، أو لصعوبة التحاقهم بها لضعف معدلاتهم الدراسية ، وهنا أصبحت هذه الجامعات الخاصة ملاذ لكثير من الطلاب

ذوي المستوى العلمي الضعيف ، والدولة تعمل الآن على إعداد خطة لمعالجة هذا الموقف ، وذلك بإعادة النظر في الجامعات الخاصة ، وإعادة تنظيمها والإشراف عليها فنيا وعلميا ،

والجدول رقم (4) يوضح عدد مؤسسات التعليم العالي وعدد طلابها ومواقعها حسب الشعبيات لعام 2002 ف. في الجماهيرية .

جدول رقم (4)
يوضح عدد مؤسسات التعليم الأهلي ببعض الشعبيات وعدد الطلاب المسجلين بها
لسنة 2002ف*

ر.م	الشعبية	المرحلة الدراسية	عدد المؤسسات	عدد الطلبة
1	طرابلس	معلمين عالي	9	219
		معاهد عليا	96	1307
		جامعات	25	3444
2	بنغازي	تكوين عالي	6	900
		جامعات	2	231
3	غريان	معلمين عليا	4	103
		تكوين عالي	8	886
4	مصراته	تكوين عالي	3	902
5	نالوت	تكوين عالي	2	110
6	اجدابيا	تكوين عليا	5	282
7	القبة	تكوين عليا	2	204
8	مزدة	تكوين عليا	5	196
		معلمين عليا	3	75
9	المرقب	تكوين عليا	7	650
10	الجفرة	جامعات	1	0
		معلمين عليا	4	294
11	وادي الحياة	تكوين عليا	3	520
12	صبراتة وصرمان	تكوين عليا	3	425
13	البطنان	تكوين عليا	1	170
14	مرزق	تكوين عليا	1	39
15	سرت	تكوين عالي	2	1148
16	النقاط الخمس	تكوين عالي	4	1414
		جامعات	1	57

ر.م	الشعبية	المرحلة الدراسية	عدد المؤسسات	عدد الطلبة
17	الجفارة	تكوين عالي	16	1728
		جامعات	1	56
المجموع			214	15360

المصدر : مكتب التكوين والتدريب - المركز الوطني لتخطيط التعليم والتدريب ، إحصائيات مكتب التدريب .
كما يوضح الجدول رقم (5) عدد المتدربين بمراحل التعليم والتدريب في
الجمهورية عام 2003 .

جدول رقم (5)

يوضح عدد الدارسين والمتدربين بمراحل التعليم والتدريب
في ليبيا للعام الدراسي 2003/2002 ف

المرحلة	تعليم	تدريب	المجموع
رياض الأطفال	30603	*	30603
تعليم وتدريب أساسي	1080834	1157	1081991
تعليم وتدريب متوسط	257006	59318	316324
تعليم جامعي	222976	40207	263183
مراكز تدريب معلمين ومعاهد عليا	23358	*	23358
دراسات عليا بالداخل	6237	*	6237
دراسات عليا بالخارج	3522	*	3522
التعليم الأهلي العالي	27900	*	27900
المجموع العام	1652436	100682	1753118

* إعداد طلاب التعليم العام الأهلي غير متضمنة في هذه الإحصائية .

- وفي الخلاصة فإن من المشاكل الرئيسية والتحديات التي يواجهها النظام التعليمي ، هي :
- 1) الطلب المتزايد على التعليم مما يتطلب التوسع باستمرار في المرافق التعليمية وتجهيزها .
 - 2) تحسين نوعية التعليم وجودته بحيث يتم التخلص من المشاكل الناتجة عادة عن تزايد الكمية .
 - 3) التمويل والإنفاق وتأمينه للتوسع و التطوير .
 - 4) التأهيل المستمر لمواجهة التطور في العملية التعليمية وتطور المعرفة والعلوم .
 - 5) التوازن والترابط بين احتياجات سوق العمل ورغبات الطلاب الضرورية⁴ .

⁴ إن بعض أنشطة الشراكة في التعليم التي تعرض لها التقرير الوطني للجمهورية للدورة (46) لسنة 2001 مثل التعليم المنزلي والفصل الشعبي والقنوات الفضائية، قد اندمجت أنشطتها نتيجة لتطور التعليم الأهلي (الخاص) على مستوى كافة المراحل التعليمية من رياض الأطفال إلى التعليم الجامعي والعالي، غير أن أنشطة أخرى لازالت قائمة (أنظر ص 50) .

2- نوعية التعليم لجميع الشباب : التحديات والتوجهات والأولويات

1-2 التعليم والمساواة بين الجنسين :

انطلاقاً من مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين في مختلف مجالات الحياة، وتحقيقاً لمبدأ ديموقراطية التعليم واعتباره حقاً طبيعياً لكل مواطن ومواطنة كما تنص على ذلك التشريعات النافذة، انتهجت الجماهيرية فلسفة تعليمية تهدف إلى تأهيل وتوظيف كل القدرات والإمكانات البشرية والمادية لخدمة التنمية والتحول النوعي في حياة المجتمع الليبي .

وتطبيقاً للقانون رقم (20) لسنة 1991 ف. بشأن تعزيز الحرية الذي ينص صراحة في مادته الأولى على أن المواطنين في الجماهيرية العظمى ذكورا وإناثا أحراراً متساوون في الحقوق ولا يجوز المساس بحقوقهم ، ولما أكدته الوثيقة الخضراء لحقوق الإنسان على أن المجتمع الجماهيري مجتمع التآلق والإبداع ولكل فرد فيه حرية التفكير والابتكار والإبداع ، وأن التعليم والمعرفة حق طبيعي لكل إنسان ، وله الحق في اختيار التعليم الذي يناسبه والمعرفة التي تروق له دون توجيه أو إلزام ، فقد تزايد الاهتمام بقضية المساواة بين الجنسين في التعليم والتدريب وبخاصة ما يتعلق بتعليم المرأة ومساواتها بأخيها الرجل ، ولذا فقد عملت السياسة التعليمية على تفعيل دور المرأة وإبراز أهميتها كاستثمار بشري أساسي وضروري لأي خطة وطنية تنموية ناجحة .

وتركزت الجهود بهذا الصدد على مكافحة العادات والتقاليد التي كانت تحد من حيويتها وقدرتها على اقتحام المجالات التي تنتاسب مع طبيعتها وتكوينها ، كما هدفت إلى تغيير الواقع الذي ساد لفترة طويلة والذي كان يقصر دور المرأة على الأمور الأسرية والاجتماعية والأعمال المنزلية والذي يرى كذلك أن تعليم المرأة من شأنه أن يحد من احترامها وكرامتها ويفسد طباعها وسلوكها ويبعدها عن دورها الأساسي في الإنجاب وتربية الأطفال .

وتحقيقاً للمساواة بين الجنسين في فرص التعليم والتدريب ، انتهجت الدولة الليبية استراتيجية تعليمية طويلة المدى تقوم على المرتكزات التالية :

- 1) التأكيد على استمرارية مجانية التعليم في جميع مراحل ومستوياته .
- 2) التأكيد على إلزامية التعليم في مرحلة التعليم الأساسي .
- 3) التوزيع الأفقي للمؤسسات التعليمية على كافة المناطق والشعبيات بالجماهيرية .
- 4) تنويع التعليم وتشجيع تخصصاته وأساليبه ومناهجه بحيث يجد كل متعلم ما يتناسب ويتلاءم مع طبيعته واستعداداته وقدراته .

وقد أحدثت هذه السياسة التعليمية قفزة هائلة وتطوراً كمياً مميزاً في نسب التحاق الجنسين بالتعليم والتدريب في جميع مراحل ومستوياته .

التعليم العام :

تشير الإحصاءات في هذا الصدد إلى التصاعد الواضح في معدلات الالتحاق المدرسي الصافي بين الفئة العمرية في سن الدراسة 6-24 سنة ، حيث ارتفعت من 64% عام 1973 إلى 77% عام 2001 ، كما حققت معدلات التحاق الجنسين كلا على حدة تصاعداً ملحوظاً هي الأخرى ، حيث أفلحت السياسة التعليمية في إغلاق الفجوة التي كانت موجودة بين التحاق الذكور والتحاق الإناث وتوضح الجداول (6 ، 7 ، 8) مدى التطور والزيادة في نسب الالتحاق وبخاصة فيما يتعلق بالإناث ، حيث أن نسبة التحاق الإناث في التعليم الأساسي إلى مجموع التلاميذ قد قفزت من 34% في العام 1973 إلى 49.1 في العام 1995 ثم إلى 48.40 في العام 2002-2003 .

جدول رقم (6)
تطور أعداد التلاميذ في المرحلة الأساسية
وفقاً للجنس والنسبة إلى المجموع العام

السنوات	ذكور	إناث	المجموع	النسبة إلى المجموع	
				ذكور	إناث
1973-1972	219268	116118	335386	%65.38	%34.62
1996-1995	744805	715617	1460442	%50.99	%49.1
2003-2002	557758	523076	1080834	%51.60	%48.40

كما ارتفعت نسبة التحاق الإناث في التعليم المتوسط من المجموع العام للطلاب
الملتحقين من %34.50 في العام 1973 إلى %57.90 في العام 2003 .

جدول رقم (7)
تطور أعداد الطلاب في مرحلة التعليم المتوسط (الثانوي)
وفقاً للجنس والنسبة إلى المجموع العام

السنوات	ذكور	إناث	المجموع	النسبة إلى المجموع	
				ذكور	إناث
1973-1972	18976	10049	29125	%65.15	%31.50
1996-1995	111246	166868	278114	%40.00	%60.00
2003-2002	107944	149062	257006	%42.10	%57.99

ولا يختلف الأمر كثيراً بالنسبة إلى الوضع في مستويات التعليم العالي حيث قفزت
نسبة التحاق الإناث في الجامعات الأساسية وجامعات الأقسام من %13.27 في العام
1973 إلى %51.70 في العام 2003 .

جدول رقم (8)
تطور أعداد الطلاب في المرحلة الجامعية
وفقاً للجنس والنسبة إلى المجموع العام

السنوات	ذكور	إناث	المجموع	النسبة إلى المجموع	
				ذكور	إناث
1973-1972	7129	1091	8220	%86.73	%13.27
1996-1995	40049	32805	72899	%54.94	%45.06
2003-2002	107699	115277	222976	%48.30	%51.70

وهذه الأرقام والنسب الفلكية تبين بوضوح التطور الكمي الهائل في أعداد الطلاب
ذكورا وإناثا في جميع مراحل التعليم كما تبين مدى التقدم الكبير الذي حدث فيما يتعلق
بنسب التحاق الإناث بمراحل التعليم مقارنة بالذكور ، والجدير بالملاحظة هو أن معدل
التحاق الإناث بالتعليم المتوسط والتعليم الجامعي قد زاد عن التحاق الذكور منذ العام
1995 ، وربما يعود ذلك في تقديري إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تجبر
بعض الذكور على الالتحاق بسوق العمل وترك الدراسة قبل إتمامهم لها⁵ .
وفي الجانب المقابل تأخر سن الزواج بالنسبة للفتيات عما كان عليه في الماضي،
وعجزهن عن الالتحاق بسوق العمل قبل حصولهن على مؤهل عال أو متوسط ، مما
يجعلهن أكثر حرصا على الاستمرار في الدراسة وإتمامها .

المعاهد العليا لإعداد المعلمين :

نظرا لكون مهنة التدريس هي المهنة النسب للمرأة الليبية والأكثر قبولا في
المجتمعات العربية والإسلامية وتطبيقا للتوجهات التي تهدف تأنيث التدريس في المرحلة

⁵ أنظر المراجع التالية :

- 1- التعداد العام للسكان 1973 .
- 2- التعداد العام للسكان 1995 .
- 3- المركز الوطني لتخطيط التعليم والتدريب (تقويم وتطوير نظام التعليم في ليبيا) ، 2003 .
- 4- إحصائيات التلاميذ والطلاب بالمراحل التعليمية ، المركز الوطني لتخطيط التعليم والتدريب ، 2003 .

الأساسية ، فقد تم تطوير وتوسيع معاهد المعلمين على المستويين الأفقي والرأسي حيث ألغيت المعاهد المتوسطة واستبدلت بالمعاهد العليا ووزعت على مناطق الجماهيرية حيث وصل عددها إلى أكثر من 37 معهدا عاليا ، وقد استوعبت هذه المعاهد أعدادا كبيرة من الإناث مقارنة بالذكور ، وتشير الإحصاءات الحديثة لعام 2003 إلى أن عدد الطلاب في هذه المعاهد قد تصاعد ليصل إلى 23358 طالبا وطالبة منهم 3820 من الذكور و19530 من الإناث⁶ ، وقد وصلت نسبة الإناث في هذه المعاهد إلى 83.16% من إجمالي عدد الطلاب .

المراكز الفنية والمهنية :

في إطار تنوع مسارات التعليم والتدريب وتشعب تخصصاته وتوسيع مجالات العمل والمساهمة في النشاط الاقتصادي للجنسين ، ثم استحداث وتطوير عدد كبير من المعاهد والمراكز الفنية والمهنية شملت أكثر من 15 تخصصا ومهنة ، منها الأعمال المالية والإدارية والحاسوب ، والهندسة الميكانيكية ، والهندسة الكهربائية ، والهندسة الصناعية والإلكترونيات ، والتبريد والتكييف ، والفندقة والسياحة ، إلخ ... وقد استوعبت هي الأخرى عددا كبيرا من الطلاب وصل في العام 2003 إلى 40207 طالبا وطالبة وقد وصلت نسبة الإناث في هذه المعاهد 40% من إجمالي عدد الطلاب⁷ .

كما افتتحت مراكز خاصة لتدريب المرأة وصل عددها إلى أكثر من 191 مركزا بمختلف مناطق الجماهيرية ، وتقوم هذه المراكز بتدريب المرأة على مختلف التخصصات والحرف .

2-2 التعليم والمضامين الاجتماعية

من ضمن أهم خصائص التعليم في ليبيا مضمونه الاجتماعي والثقافي بمعنى نشر التعليم لكل الفئات والشرائح والتكوينات الاجتماعية هذا إلى جانب توظيف التعليم للدمج الاجتماعي ، والحراك الاجتماعي في المجتمع الليبي ، ويأتي في مقدمة هؤلاء شريحة السكان الذين هم في سن التعليم (6-24 سنة) ، وبالفعل لقد عم التعليم وأنتشر في هذه الشريحة السكانية في البلاد مقاسا بنسبة التسجيل التي تكاد تصل إلى 100% في مرحلة التعليم الأساسي (6-15 سنوات من العمر) ، ويمكن تحديد إنجازات التعليم في ليبيا كما هو موضح في الجدول التالي :

⁶تقويم وتطوير نظام التعليم في ليبيا ، المركز الوطني لتخطيط التعليم والتدريب (2003) ، ص 65 .
⁷ أنظر المراجع السابقة .

جدول رقم (9)
معدلات التدفق التعليمية في الجماهيرية (1995-1999)

المؤشر	السنة	المعدل	ملاحظات
معدل القبول برياض الأطفال	1999	9.7	
معدل الالتحاق برياض الأطفال	1999	3.8	
معدل القبول في مدارس المرحلة الابتدائية	1999	99.3	
معدل الالتحاق بمدارس المرحلة الابتدائية	1999	96.5	
معدل القبول بالمدارس الثانوية	1995	99.0	
معدل الالتحاق بمدارس الثانوية	1999	44.9	
طلبة التعليم الثانوي بالمدارس الفنية	1998	11.4	
معدل الالتحاق بالتعليم العالي	1995	14.2	
معدل الالتحاق لكل مراحل التعليمية كنسبة من أعمار (6-24 سنة)	1995	77.6	

المصدر : الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق (1999)، ليبيا تقرير التنمية البشرية 1999 ، طرابلس: منشورات الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، ص 195.

ومن مختلف الإحصاءات لعام 2003 يلاحظ أن السكان الحاصلين على تعليم ثانوي (كنسبة من عمر 15 سنة فأكثر) يصل إلى 24.2% تبلغ الإناث منهم 19.4% ، والسكان الحاصلين على تعليم عالي (كنسبة من عمر 23 سنة فأكثر يصل إلى 6.3% تبلغ الإناث منهم 1.0%⁸.

هذا إلى جانب التعليم الفني والمهني الذي بدأ ينمو نموا كبيرا في العقد الأخير من القرن الماضي، وساعد الكثير من الشباب على الاندماج في الحياة الاجتماعية والحصول على فرص عمل في مؤسسات العمل والإنتاج والخدمات في البلاد ، وبالنسبة لتعليم المرأة ، فالواضح جدا من كل الدراسات والإحصاءات أن نسب التسجيل متساوية بين الذكور والإناث ، بل إن نسب تسجيل البنات تفوق الذكور في التعليم الثانوي والجامعي ، وبالنسبة للمعلمين والمدرسين فإن المرأة هي التي تقوم بالتدريس والتعليم بشكل كامل في الشق الأول من التعليم الأساسي (المرحلة الابتدائية) وتسهم مساهمة كبيرة في التدريس في الشق الثاني (المرحلة الإعدادية) وفي الجملة فإن التعليم حقق إنجازا كبيرا في أبعاده الاجتماعية والثقافية والاقتصادية ، واعتبر كل مخططات النمو والتنمية التي نفذت في ليبيا طوال العقود الماضية أداة اجتماعية للحراك الاجتماعي والدمج الاجتماعي لمختلف الفئات الاجتماعية، ووسيلة للتنشئة الاجتماعية ، ودمج الشباب في حركة التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلاد ، وتقيد كل دراسات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلاد أن التعليم كان ولا يزال إستراتيجية ناجحة جدا لدمج مختلف فئات السكان في التنمية ورفع مستوى المعيشة ، ونقل المجتمع بكل فئاته الاجتماعية إلى عالم الحداثة وما بعد الحداثة ، ومجتمع القرن الحادي والعشرين ، وقد أعطت هذه الرؤية التعليم الليبي منطلقات تربوية جديدة ذات دلالات ومضامين اجتماعية من أهمها :

- 1) التأكيد على التعلم ومنهجية التفكير والتحليل قبل الحفظ والتلقين .
- 2) التأكيد على الربط بين التعليم وأبعاده ومضامينه الاجتماعية .
- 3) التأكيد على توظيف التعليم لتنشئة الفرد وتكوينه وتوعيته بحقوقه وواجباته في المجتمع .

⁸ الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق (1999)، ليبيا تقرير التنمية البشرية 1999 ، طرابلس: منشورات الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق وكذلك ؛ الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق (2002) التقرير الوطني للتنمية البشرية 2002 ، طرابلس : منشورات الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، ص (74-73) .

4) التأكيد على التفاهم والحوار الثقافي بين أبناء المجتمع أنفسهم ، ومع العالم الخارجي بكل ما فيه من ثقافات وحضارات ومعتقدات بهدف إعداد الشباب للعيش في مجتمع القرية الكونية الواحدة ، وفي هذا السياق تؤكد التربية للقرن الحادي والعشرين في ليبيا على التسامح ونبذ العنصرية والعرقية والإقليمية ، فالمدارس الليبية سواء الآن أو في مخططاتها في المستقبل تقبل جميع الطلاب بغض النظر عن عرقهم وجنسهم وألوانهم وأحوالهم الاجتماعية والثقافية .

5) بناء مجتمع المعرفة وإنتاجها وتوظيفها اجتماعيا على أوسع نطاق في المجتمع .

6) النهوض بالتنمية المستدامة ومكافحة الفقر وتدني مستوى الحياة .

7) تحقيق هدف التعليم للجميع بكل الأساليب والتقنيات التربوية المعاصرة مثل وسائل الاتصال والدوائر التعليمية والحقائب التعليمية والتعليم الذاتي ، والتعليم المستمر ، وشبكات الانترنت والمؤتمرات وورش العمل والحلقات الدراسية في المؤسسات التعليمية وفي مؤسسات العمل، ومؤسسات المجتمع المدني .

8) التأكيد على إسهام التعليم ومع وسائل الاتصال الأخرى في حل المشاكل الاجتماعية الناتجة عن التضارب والاختلاف بين القيم الاجتماعية التي تتضمنها محتويات وسائل الإعلام والاتصال العالمية والقيم الاجتماعية والثقافية المحلية خاصة لدى الشباب وصغار السن ، مثل الأفلام والقصص والروايات التي تحمل مضامين اجتماعية وثقافية مختلفة ومتضاربة مع تلك التي يحملها ويؤمن بها أبناء المجتمع الليبي امتدادا لدينهم وثقافتهم ورؤيتها للإنسان وطبيعته وسلوكه الاجتماعي والأخلاقي .

والمجتمع الليبي إزاء هذه المضامين يتمسك بخصوصيته الاجتماعية والثقافية ويترجمها في فلسفته التربوية وتنشئة وتكوين أبنائه ، ومع ذلك فهو أي المجتمع الليبي يحترم الآخرين وثقافتهم وخصوصياتهم ويعمل ومستعد للعمل والتعايش معهم في مجتمع عالمي وحضارة إنسانية واحدة تجمعها قواسم مشتركة هي المصير المشترك والنهوض بالإنسان واحترام كرامته وتأكيد الديمقراطية والعدالة وتكافؤ الفرص ، وبناء مجتمع السلم والسلام للجميع بجهود وتعاون الجميع .

وقبل التعرض للجماعات والفئات الاجتماعية الضعيفة أو المهمشة أو المحرومة في المجتمع الليبي وعلاقتها بالتعليم والدمج أو المضمون الاجتماعي نود الإشارة إلى أن التعليم الليبي لا يواجه أي مشكلة على الإطلاق في توصيل التعليم لكل الشرائح والفئات الاجتماعية أو الطبقات الاجتماعية بالمعنى السوسولوجي المطروح في كثير من بلدان العالم ، فالتعليم للجميع ، وبالجميع وهو حق ديموقراطي لكل إنسان ، وقوانين التعليم الليبي تؤكد أنه مجاني وللجميع بغض النظر عن أية خصائص أو أوضاع اجتماعية أو اقتصادية للسكان فقراء أو أغنياء حضرا أو أريافا ، فالتعليم في فلسفة التنمية في ليبيا هو أداة استراتيجية لدمج وتلاحم البناء الاجتماعي وحق من حقوق الإنسان ، ووسيلة لتحسين المستوى الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للفرد والأسرة والجماعة .

إن التحديات التي تبرز أمام التعليم الليبي هي من طبيعة أخرى مختلفة عما هو موجود في كثير من بلدان العالم الأخرى ، إنها تحديات تتبع إما من قدرات الطالب نفسه أو وضع الأسرة أو ضعف وعي الفرد أو الأسرة بأهمية التعليم خاصة في الأرياف ، وفي المستويات الاجتماعية ذات الثقافة المحدودة ، وهذا يعني أن التحديات هي من طبيعة تقنية وتربوية أساسا وليست اجتماعية بمعنى محدودية التعليم ونشره وعلاقته بمختلف الشرائح الاجتماعية هو موقف إيديولوجي من أي طبقة اجتماعية ، فالتعليم في ليبيا فاق توصيات

مؤتمر جومينان في تايلاند عام 1995 ، والتي تنص على ضرورة تسجيل 75% على الأقل في المدارس من الذين هم في سن التعليم بحلول عام 2000 على المستوى العالمي، غير أنها قاربت 99.7% في ليبيا.

والتعليم ونشره وتوصيله لكل فئات السكان يعد من الإنجازات الواضحة في التنمية البشرية في ليبيا والمسجلة دوليا وإقليميا ، وحتى وإن كان هذا التعليم يحتاج إلى المزيد من التطوير والتحديث خاصة في مقياسه النوعية والكيفية ، وهذه مشكلة فنية بالدرجة الأولى تحتاج إلى وقت ، وليست قضية اجتماعية بمعنى المضمون الاجتماعي أو الدمج الاجتماعي ، وعلى أية حال بدراسة وتحليل أهم التحديات المرتبطة بمسألة المضمون الاجتماعي أو الدمج الاجتماعي للتعليم فإنها في الغالب تبدو في التحديات التالية :

1) التسرب فهناك الكثير من الشباب الصغار يتسربون من التعليم ولا يواصلون تعليمهم الثانوي أو الجامعي ، ويعود هذا في الغالب لأسباب أسرية أو لأسباب خصائص الشباب والصغار أي عدم الاهتمام بالمدرسة والدراسة والتوجه نحو العمل وفقدان الدافع لمواصلة الدراسة ، ويقدر التسرب في مرحلة التعليم الثانوي خاصة بين الأولاد الذكور بحوالي 20% من المسجلين في المرحلة ، والملاحظ أن هذه النسبة تنخفض جدا بين البنات وهذه حالة تحتاج إلى دراسة علمية وربما مبدئيا تفسر بقوة الدافع لدى البنات للتعليم ومواصلة ، وضعف هذا الدافع لدى الأولاد الذكور ، ويكاد نفس الشيء يظهر في التعليم الجامعي الذي يصل التسرب فيه إلى حوالي 15% ، فعلى سبيل المثال أتضح من خلال دراسة نفذت عام 1996 حول التسرب في التعليم الجامعي ، أن نسبة التسرب تصل إلى 17% من المسجلين في كل عام دراسي ويعد الرسوب أحد الأسباب الرئيسية للتسرب ، فهناك العديد من الطلبة يتركون التعليم ويتسربون منه لسبب أو لآخر وهذا ما دفع إدارة التعليم إلى البحث عن الأسباب ، وأدى بعد ذلك إلى إعادة النظر في المناهج التعليمية وإعادة النظر في برامج تأهيل المعلمين في كليات التربية ومعاهد إعداد المعلمين لتفادي عدم ملاءمة مؤهلات المعلم للتدريس والعمل التربوي مع الشباب ، وقد عهد إلى المركز الوطني لبحوث تخطيط التعليم والتدريب وهو مؤسسة تربوية وطنية لدراسة هذه المشكلة وتقديم الحلول لعلاجها ، ومن المنتظر قريبا وضع خطة وطنية تربوية للتصدي لهذه المشكلة التربوية ذات التداعيات والانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية .

2) ومن أهم التحديات التي تواجه قضية المضمون الاجتماعي إن هناك الكثير من الآباء وأولياء الأمور لا يسمحون لبناتهم بمواصلة دراستهن العليا خاصة في الأرياف وكذلك إذا تطلبت دراستهن في التعليم العالي الانتقال للعيش في بيوت الطالبات أو ترك أسرهن ، وهذا يعود لثقافة تقليدية متأصلة في عقل الأب الليبي وهي موقفه من المرأة وضرورة المحافظة عليها ، ولكن هذه الظاهرة الاجتماعية والثقافية بدأت تختفي تماما وفي طريقها إلى الزوال من عقلية الأب الليبي والمجتمع بأسره ، وذلك بفضل انتشار التعليم نفسه ، وبفضل التوعية التي تقوم بها وسائل الاتصال الجماهيري ، وكذلك بفعل ارتفاع مستوى الوعي الثقافي لدى الآباء وأولياء الأمور ، وبسبب ازدياد رغبة البنات أنفسهن في التعليم ومواصلته ، وكما أشرنا من قبل فإن نسب تسجيل البنات في الجامعات الليبية عالية جدا تكاد تفوق الذكور أو مساوية لهم منصفة ، يضاف إلى ما سبق فالملاحظ أنه كلما تعلمت المرأة ودخلت سوق العمل ، كلما شكل ذلك حركة

اجتماعية تجذب الأخرى لمزيد من التعليم والعمل وأخذ دورهن في المجتمع ، ولكن رغم ما سبق يظل للمشكلة وجه آخر وهو أن هناك نسبة باقية من كليات السن أميات لم يلتحقن بالتعليم لظروف تاريخية، وهذه النسبة تشكل في المجتمع الليبي حوالي 25% من إجمالي عدد النساء طبقا لتعداد السكان عام 2002 وحيال هذه الفئة السكانية اتخذت عدة استراتيجيات تربوية لمواجهة من أهمها :

- أ) برامج تعليم الكبار .
- ب) برامج التعليم بالانتساب .
- ج) برامج التعليم الوظيفي في مؤسسات العمل .
- د) برامج التعليم المهني والحرفي في مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية NGO .
- هـ) برامج التعليم في المنارات الدينية والمساجد .
- و) الجامعة المفتوحة بالنسبة للعاملين ويرغبون استكمال تعليمهم الجامعي .
- ز) برامج التأهيل وإعادة التأهيل في مؤسسات العمل في تخصصات محددة .

3) هناك بعض التلاميذ خاصة من الذكور لا يستكمل تعليمهم إما لأسباب شخصية كعدم الكفاءة والقدرة ، أو لظروف السكن البعيد عن مؤسسات التعليم في البوادي والأرياف ، وهذا ينطبق فقط على التعليم العالي أو الفني أو المهني حيث تكون المؤسسة التعليمية بعيدة عن مقر سكن الطالب أو الطالبة ، فيتوقف الطالب عن الدراسة ولا يواصل دراسته، وهذه الظروف غالبا موجودة فقط في بعض الحالات ، ومعالجة المشكلة استحدثت برامج تعليمية تمويلها الدولة مثل التعليم المفتوح ، والتعليم والدراسة بالانتساب أي أن الطالب لا ينتظم في الدراسة بالشكل المعتاد ولكن يدرس بشكل ذاتي وينتظم لامتحانات النهائية مع الطلاب في نهاية كل عام دراسي ، خاصة في مرحلة التعليم الثانوي والجامعي

4) هناك بعض الظروف الاجتماعية والأسرية حيث تكون الأسرة محدودة الدخل وكثيرة الأبناء ، ففي هذه الحالة كثيرا ما تشجع مثل هذه الأسر أبنائها على التوقف عن الدراسة والانخراط في العمل سواء في إطار النشاط الاقتصادي للأسرة أو في سوق العمل لتحسين دخل الأسرة ، وغالبا ما يتم هذا في نطاق محدود جدا اجتماعيا وجغرافيا ، وإزاء هذه الشريحة الاجتماعية فالطالب دائما يشجع ويدفع للتعليم إما في مراكز التعليم الأساسي المهني أو التعليم المتوسط المهني ، وبالنسبة للفتيات فهناك مراكز تدريب المرأة التي تؤهل فيها الفتاة في مهن وتخصصات حرفية مثل أعمال النسيج والاقتصاد المنزلي والديكور وفنون التجميل ، والصناعات التقليدية ، أو في دورات تأهيلية تنظمها مؤسسات العمل أو التعليم الذاتي ، ومهما كانت الظروف فإن هذا يحدث خارج نطاق التعليم الأساسي أي أن الطالب يترك الدراسة بعد إتمام المرحلة الأساسية (6-15 سنة) أو الشق الأول منها (6-12 سنة من العمر) والدولة تسعى لإيقاف هذه الظاهرة بمختلف السبل والطرق خاصة وأن ليبيا تعتبر التعليم إلزامي بقوة القانون لمتابعة إتمام المرحلة الأساسية على الأقل أي أن الأب أو ولي الأمر ملزم قانونا بإرسال ابنه للمدرسة طوال مرحلة التعليم الأساسي ، و إلا يتعرض

لعقوبات قانونية ، كما أن قانون العمل الليبي يمنع أي مؤسسة عمل من تشغيل أي شخص ما لم يكن قد وصل إلى 18 سنة من العمر ، وهي السن القانونية لبدء العمل .

5) ومن أهم التحديات التي يواجهها التعليم الليبي في نطاق المضمون الاجتماعي رغبة الطلاب في ترك الدراسة بعد مرحلة التعليم الأساسي والدخول إلى سوق العمل ، وربما يفسر ذلك صعوبة المنهج الدراسي ودرجته العالية من التجريد ، الأمر الذي يشكل عائقا أمام الطالب فلا يستوعبه أو لا يستطيع الطالب النجاح واجتياز المرحلة التعليمية إلى أخرى ، فيترك الدراسة ويذهب إلى سوق العمل ، وهذه المشكلة هي الآن موضع بحث متواصل وتخطيط مستمر لملاءمة المنهج الدراسي لاحتياجات الطالب الفردية ولا اعتبارات المجتمع الوطني ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا ولا اعتبارات واحتياجات سوق العمل الليبي .

6) وأخيرا لعل من أهم التحديات التي تواجه قضية المضمون الاجتماعي للتعليم هو أن ليبيا تحاول في المدة الأخيرة تحديث وتطوير نظامها التعليمي خاصة على مستوى المناهج والتقنيات التربوية ، وهنا تبرز مشكلة التمويل والتكاليف الباهظة التي تتطلبها عملية تجهيز المؤسسات التعليمية بأجهزة الحاسوب والمعامل والورش وشبكات المعلومات ، وخاصة وأن ليبيا ذات رقعة جغرافية واسعة ويتناثر فيها السكان في أماكن متباعدة وكذلك فإن حوالي 37% من سكان ليبيا هم طلابا في المراحل التعليمية المختلفة ، ومن هنا تأتي مشكلة التمويل والتجهيز بشكل غير مباشر كعائق أساسي أمام تحقيق المضمون الاجتماعي المرغوب للتعليم ، ورغم ذلك فالتعليم بمختلف مراحلها متوفر للجميع في ليبيا إضافة إلى ذلك فقد دخل منذ التسعينيات من القرن الماضي القطاع الأهلي ، والقطاع الخاص إلى الاستثمار في التعليم وفتح مدارس وجامعات ومراكز تعليم فني ومهني ، وبذلك أصبح القطاع الخاص شريك للدولة في تمويل ونشر التعليم في المجتمع ، ومثل هذه الخطوة أصبحت تشكل استراتيجية وآلية فعالة لتحقيق المضمون الاجتماعي للتعليم المتمثل في نشر التعليم ودمج كل الفئات الاجتماعية والجماعات الاجتماعية في جهود التنمية والاستفادة من ثمارها وعوائدها الاجتماعية والاقتصادية .

قبل أن نشير إلى إن أهم الجماعات التي تعتبر ضعيفة والأكثر تعرضا لضعف الدمج الاجتماعي والاستفادة من المضامين الاجتماعية للتعليم ، لابد أن نوضح أن ليبيا تعمل باستمرار لأن يكون للتعليم مضمونا اجتماعيا واسعا ، ويصل هذا التعليم إلى كل الفئات الاجتماعية مهما كانت أوضاعها الاجتماعية أو الاقتصادية أو الثقافية أو إقامتها وسكنها في البلاد ، وكما هو معروف فهناك تعليم خاص في ليبيا للفئات ذات الاحتياجات الخاصة مثل الصم والبكم أو ذوي الإعاقات والظروف الذهنية الخاصة ، وهذه الفئات تتال تعليميا يناسب ظروفها ، وغالبا يقدم لهم في مؤسسات إقامتهم أو مؤسسات تجمعهم ، فإذا كانت ظروفهم الشخصية غير عادية وإنما هم يقيمون مثلا في دور الإيواء ففي هذه الحالة يذهبون للدراسة مع الطلاب الآخرين العاديين ، وهذا بهدف دمجهم في مجتمعهم ، وإبعاد شعور الحرمان أو الاغتراب عنهم بسبب ظروفهم الاجتماعية وعلى أية حال فإن أهم الجماعات التي تعتبر إلى حد ما ضعيفة وتحتاج إلى المزيد من تأكيد معاني المضمون الاجتماعي بواسطة التعليم ، هي الجماعات والفئات الاجتماعية التالية :

- 1) النساء الأميات وخاصة في الواحات والمناطق الصحراوية النائية .
 - 2) المتسربون من التعليم قبل إنهاء المرحلة الثانوية والمتخلفون دراسيا ، أي الذين لم يستطيعوا النجاح واجتياز الامتحانات النهائية والانتقال من مرحلة تعليمية إلى أخرى أعلى منها .
 - 3) أبناء بعض المناطق الصحراوية والنائية الذين لا يستطيعون الوصول إلى المدارس ، وهذا ينطبق فقط في حالات التعليم الثانوي والجامعي حيث تكون المدرسة الثانوية بعيدة جدا عن سكن الطالب أو تكون الجامعة بعيدة عن مقر سكنه ، وهذا غالبا يعالج بالإقامة في بيوت الطلبة الجامعية أو الإقامة مع الأقارب إذا كان هناك أقارب يقيمون في نفس المنطقة التي توجد بها الجامعة أو المدرسة الثانوية ، مع العلم بأن ليبيا بدأت منذ عشر سنوات تقريبا في نشر التعليم الجامعي في المناطق الريفية والقرى الصغيرة وذلك باستحداث كليات جامعية ومعاهد فنية عليا في مختلف أنحاء البلاد ، إضافة إلى السماح بإنشاء الكليات الجامعية الخاصة والمعاهد الفنية العليا الخاصة في مختلف أنحاء البلد .
 - 4) أبناء بعض الأسر التي ينخفض فيها الوعي الثقافي والاجتماعي وبالتالي لا تقدر أهمية التعليم فتشجع أو تدفع أبنائها على ترك الدراسة والدخول إلى سوق العمل أو العمل في مشروعات الأسرة الاقتصادية نفسها ، وهذا كما سبق الإشارة يتم في المناطق القروية والريفية أو في الأوساط الاجتماعية ذات المستوى الثقافي المنخفض في المدن .
 - 5) أبناء بعض الأسر التي تتم فيها حالات الطلاق أو الانفصال بين الوالدين ، ويعيش الطفل مع أمه فقط أو أبيه فقط أو أقاربه ، وهنا يغيب الجو الأسري والبيئة الاجتماعية المناسبة للدراسة والتحصيل فيترك الطفل المدرسة أو لا يوفق في دراسته فينقطع عن التعليم أو يتخلف في الامتحانات ويكون مصيره الحرمان من التعليم وغالبا ما تتدخل هنا مؤسسات المجتمع المدني وتقدم أنواعا مختلفة من التعليم والتربية ، ومن تقاليد المجتمع الليبي في مثل هذه الظروف تدخل الأقارب وتقديم العون والمساعدة لإتمام التعليم والحماية الاجتماعية للطفل المحروم من والديه أو أحدهما أو من الأسرة نهائيا .
- إن أهم الخطوات التي اتخذت لمؤامة التعليم ليشمل أعضاء الجماعات الضعيفة يمكن في ضوء تحليل اجتماعي أجري لغرض هذا التقرير تحديدها في الخطوات والبرامج التالية :
- 1) استحداث نوع خاص من التعليم ليشمل أعضاء هذه الجماعات فهناك مراكز التعليم المهني (أساسي + متوسط + عالي) التي تقدم برامج ليتعلم من خلالها أعضاء هذه الجماعات مهنا وأعمالا تساعدهم على الاندماج في الحياة وإيجاد فرص في سوق العمل ، وهذا النوع من التعليم تسييره وتموله الدولة بالكامل ، وإلى جانب ذلك هناك تعليم مشابه ولكنه أقل في عدد السنوات يموله ويسيره القطاع الخاص ، أو يتم في إطار التلمذة الصناعية ، وقد وجد هذا النوع من التعليم (العام+الخاص) إقبالا وحقق نجاحا كبيرا لأنه يستجيب لحاجات الكثير من الشباب المنقطعين عن الدراسة (ذكورا أو إناثا) واستطاع هؤلاء الشباب بواسطة هذا التعليم الحصول على فرص عمل والاندماج في الحياة الاجتماعية والاقتصادية ، بل إن الكثير منهم استطاع أن يكون مشروعات عمل صغيرة ومتوسطة بالشراكة مع زملائه من الشباب ، مثل ورش أللكترونات والآلات الميكانيكية وشركات النقل وشركات

- السياحة الداخلية والدولية ، ومؤسسات التجارة ، والمزارع الصغيرة والفنادق السياحية في المناطق الصحراوية من الجنوب الليبي .
- 2) البرامج التعليمية التي يقدمها القطاع الخاص أو القطاع الأهلي في شكل مدارس خاصة أو أهلية أو تشاركية تعاونية وهذا النوع من التعليم لا يتقيد بأنماط التعليم التقليدي المعروف في ليبيا وسائر البلاد العربية ، وإنما يقدم في شكل دورات وبرامج تدريبية وتأهيلية تستجيب للحاجات المختلفة للطلاب والشباب الذين لا يواصلون دراستهم ويرغبون الدخول للحياة وسوق العمل .
- 3) التلمذة الصناعية وهي نوع من التعليم غير الرسمي الذي يتم عادة بترتيب بين الطالب ومؤسسة العمل الصناعية وهو يأخذ الطابع الفردي والذاتي ، ويعطي للذي دخل هذا النوع من التعليم شهادة خبرة تعتمدها الروابط والنقابات المهنية ، وهو نوع من التعليم تمتد جذوره وأصوله في التاريخ الاجتماعي لليبيا ، حيث كان ولا يزال جزء من التعليم الأهلي ليتعلم الطالب من خلاله مهنة أو حرفة على أيدي أصحاب الورش والمصانع الصغيرة والصناعات التقليدية ، وهو لا يزال كما قلنا مستمر كجزء من الصناعة الليبية خاصة التقليدية في المدن الكبرى مثل طرابلس وبنغازي وسبها .
- 4) يوجد في ليبيا نوع من التعليم يسمى التعليم بالانتساب ، وهو موجه للذين يعملون ويرغبون في مواصلة تعليمهم ، ويستطيع مثل هؤلاء الطلاب التقدم للامتحانات الوطنية النهائية كل عام دراسي مع الطلبة النظاميين ، ويستطيعون مواصلة دراستهم في الجامعات والمعاهد ومع الطلبة النظاميين لأن شهاداتهم معتمدة ومساوية تماما للشهادات التي تمنح لزملائهم الطلاب النظاميين .
- 5) المنارات الدينية والمساجد ، وهي مؤسسات تعليمية دينية تقدم علوما وتعلوما يغلب عليه تدريس القرآن الكريم وعلومه وآدابه ، ويدرس في هذه المنارات والمساجد عادة الطلاب الذين يرغبون في حفظ القرآن الكريم والتعمق في علومه وعلوم اللغة العربية وآدابها والثقافة الإسلامية .
- 6) البرامج التعليمية والتأهيلية التي تقدمها مؤسسات العمل المختلفة وهو نوع من التعليم تقدمه مؤسسات العمل للعاملين فيها ، يهدف لتقويتهم وتأهيلهم أو إعادة تأهيلهم في بعض التخصصات أو تعليم مهن وأساليب جديدة في العمل والإنتاج والصناعة والإدارة والعلاقات الدولية التجارية أو التقنية ، وهذا التعليم حقق نجاحا كبيرا في ليبيا حيث تدرّب وتخصص في إطاره الكثير من الشباب العامل، أو تمت إعادة تأهيلهم لمهن جديدة ، ومما شجع وعزز هذا التعليم أن مؤسسات العمل تعطي حوافز مادية ومعنوية ، بل وأحيانا يكون شرطا للترقية في العمل أو الاستمرار في الوظيفة ، وتشتترط بعض مؤسسات العمل على مستخدميها النجاح في مثل هذه الدورات التأهيلية أو البرامج التأهيلية لترقيتهم أو لتوليهم أعمالا ومسؤوليات أرقى في السلم الوظيفي للمؤسسة ، وكثيرا ما تعتمد مؤسسات العمل على مثل هذه البرامج التأهيلية والدورات التدريبية عندما تدخل فنونا وأساليب جديدة في عملها ونشاطاتها الاقتصادية ، وقد حقق هذا التعليم نجاحا كبيرا في رفع الكفاءة المهنية للعاملين وتحسن معدلات الأداء والإنتاج ويقبل عليه العاملون الشباب كثيرا ويتنافسون في النجاح فيه .
- 7) برامج التعليم والتأهيل التي تقدم في إطار مؤسسات الرعاية والإصلاح الاجتماعي أو مؤسسات تربوية خاصة بفترة اجتماعية أو عمرية معينة وذلك مثل برامج التعليم

والتأهيل في مؤسسات رعاية الأحداث أو السجون والهدف من هذه البرامج تأهيل وتعليم هؤلاء الناس وإعدادهم للحياة الاجتماعية وسوق العمل والاندماج في المجتمع بعد خروجهم من هذه المؤسسات ومن نتائج بعض الدراسات التي أجريت في هذا القطاع تبين بأن هذا التعليم أسهم في تعليم وتدريب الكثير من أعضاء هذه الجماعات مهنا وحرفا ساعدتهم على الاندماج الاجتماعي والتكيف مع الحياة الاجتماعية ، وحولتهم إلى أعضاء ومواطنين فاعلين اجتماعيا واقتصاديا وإنسانيا في جماعاتهم المحلية التي ينتمون إليها .

8) البرامج التعليمية والتأهيلية التي تقدم في مؤسسات حجز متعاطي المخدرات ، فيعالج المتعاطي أولا من مشكلة التعاطي أو إدمان المخدرات ، ثم يؤهل عبر برامج تعليمية موجهة لتعلم مهن يحتاجها سوق العمل أو برامج تهدف إلى إعادة التكيف مع الحياة الاجتماعية الطبيعية في المجتمع ، وذلك بتعليم المعني المهارات الاجتماعية والثقافية اللازمة للحياة الطبيعية في المجتمع ، وتشترك في تقديم وتسيير هذه البرامج التعليمية الكثير من المؤسسات الرسمية ، وغير الرسمية ، ومؤسسات المجتمع المدني وكثيرا ما تساهم فيها برامج الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى ذات العلاقة .

9) البرامج التعليمية والثقافية التي تقدم لمرضى الإيدز أثناء علاجهم في مؤسسات متخصصة ، أو حجزهم في مصحات خاصة للعلاج طويل المدى ، ويتم تنفيذ هذه البرامج بالتعاون مع أسرة المريض ، ومؤسسات أخرى طبية واجتماعية في المجتمع ، ويعتبر مركز تاجوراء (يقع بالضواحي الشرقية من مدينة طرابلس) من أنجح المراكز الوطنية الليبية التي تقدم مثل هذه البرامج وتسييرها بأسلوب تربوي وعلمي يتفق واحتياجات المريض بمرض الإيدز .

10) البرامج التعليمية التي تقوم بها مؤسسات مختلفة وموجهة لفئات اجتماعية ذات احتياجات خاصة ، ويتم تنفيذ هذه البرامج في شكل دورات تأهيلية وملتقيات تعليمية أو حلقات نقاش ، أو معالجات فردية وجماعية وبحسب الظروف والاحتياجات .

11) البرامج التعليمية التي تقدمها الإذاعتين المرئية والمسموعة ومحطاتها المحلية ، والموجهة لمعالجة أوضاع فئات اجتماعية معينة بقصد التوعية والحماية الاجتماعية أو الدمج الاجتماعي ، وبقصد خلق المزيد من الترابط الاجتماعي ، والتنمية البشرية لفئات اجتماعية محددة مثل الشباب غير المؤهل ، بشكل جيد ، أو الشباب العاطل عن العمل ، أو الشباب الذي يبحث عن عمل ، أو الفتيات اللواتي في حاجة إلى إعادة تأهيل تربوي ومهني للدخول إلى سوق العمل .

12) الجامعة المفتوحة ، وتعد هذه الجامعة ضمن الجامعات الليبية وفي بداية نشأتها مولتها الدولة، ولكنها الآن بعد مضي أكثر من 25 سنة على إنشائها أصبحت تعتمد على مواردها المالية الذاتية المتأتية من الرسوم الدراسية ونشر الكتب وطباعتها ، ونظام الدراسة في هذه الجامعة يشبه ما يعرف بالتعليم بالانتساب أي أن الطالب يسجل في شهادة معينة ويتقدم للامتحانات النهائية ويمكن مراجعة الأساتذة أو يتصل بالأساتذة عند إعداد مشروعات البحوث للتخرج أو للاستشارة في قضايا ودروس تعليمية ، هذا ويبلغ عدد المسجلين بهذه الجامعة في عام 2003 حوالي 25 ألف طالب وطالبة ، ولهذه الجامعة 14 فرع في مختلف أنحاء الجماهيرية، وقد أسهمت هذه الجامعة في تأهيل وإعادة تأهيل الكثير من

طلابها الذين هم في الواقع عاملون في سوق العمل في مختلف المهن والتخصصات ، كما أن هذه الجامعة غطت احتياجات الكثير من الشباب والشابات الذين لا تسمح لهم ظروفهم بالدراسة الجامعية المنتظمة يوميا ، كما أن الكثير من خريجي هذه الجامعة واصل دراسته للحصول على درجة الماجستير والدكتوراه ، وإضافة إلى ما سبق فإن هذه الجامعة أسهمت في نشر مئات الكتب الدراسية التي يستعملها طلابها ، وسائر الطلاب الآخرين في الجامعات والمؤسسات التعليمية الأخرى في ليبيا .

هذا ويلاحظ على التعليم ذا المضمون الاجتماعي في ليبيا ما يلي :

- 1- يعد هذا التعليم من نوعية خاصة ووظيفة خاصة لهذه الجماعات ، ولكنه يشترك مع التعليم العام في قاعدة مشتركة وهي دمج الجماعات والشرائح الاجتماعية ذات الظروف الخاصة في المجتمع وحركته والاستفادة من نموه ومعالجة أي شكل من أشكال الإقصاء لهذه الجماعات عن المجتمع والاندماج في مسيرته الإنمائية وبنائها .
- 2- صمم هذا التعليم ذا المضمون الاجتماعي بحيث تكون مدة الدراسة فيه أقل من حيث عدد السنوات الدراسية وساعات التدريس ، فعلى سبيل المثال فإن مدة الدراسة في الثانويات التخصصية الأكاديمية أربع سنوات بينما هي في الثانويات المهنية والحرفية من سنتين إلى ثلاث سنوات فقط .
- 3- إن مناهج هذا التعليم معدلة وموظفة مباشرة للحاجات الاجتماعية للجماعات ذات الاحتياجات الخاصة والمستهدفة للدمج الاجتماعي ، ولكنها أي هذه المناهج تشترك مع المناهج المعتادة في مواد الإعداد الاجتماعي والتربية المدنية والثقافة العامة .
- 4- إن المعلمين في مثل هذا النوع من التعليم ذا المضمون الاجتماعي المباشر هم معدون للتدريس فيه وبمواد تخصصية وتقنيات تربوية مختلفة في أساليبها عن تلك المستخدمة في المدارس الأكاديمية المعتادة .
- 5- إن مدارس ومؤسسات هذا التعليم الموجه لمثل هذه الجماعات لا يتقيد بالوعاء الزمني المحدد للمدارس الأخرى في البيئة التعليمية .
- 6- لا تتقيد مدارس هذا النوع من التعليم الموجه بالسياق الزمني المعتاد ، فيمكن للطالب أن يعود للدراسة والتعليم بعد انقطاع طويل ، والمهم هو الرغبة في التعليم .
- 7- بعض مدارس ومراكز هذا النوع من التعليم الموجه اجتماعيا للاعتبارات الخاصة للشباب والصغار لها إدارة خاصة في بنية التعليم تعمل هذه الإدارة على الإشراف والتخطيط والمتابعة بما في ذلك تلك التي تتبع القطاع الأهلي والخاص .
- 8- بعض الأطفال الذين يقيمون في دور الإيواء يذهبون للمدارس العادية مع زملائهم ، أما الأطفال الذين يحتاجون إلى تعليم خاص فتقام المدرسة في نفس دار الإيواء أو ينتقلون إلى مدرسة تجمع كل هؤلاء الأطفال في المنطقة السكنية .
- 9- لا توجد في ليبيا أقليات تحتاج إلى تعليم خاص ، ولكن هناك مدارس للجاليات الأجنبية المقيمة في ليبيا بسبب العمل أساسا وهؤلاء مدارسهم تدار بأسلوبهم وبمناهجهم ، والدولة الليبية تقدم لهذه المدارس مساعدات

فنية أو مواد تعليمية قد تتطلبها هذه المدارس ، ولا تشترط ليبيا على هذه النوعية من المدارس الأجنبية سوى دراسة بعض المواد والمواضيع الخاصة بالمجتمع الليبي والتي تهدف أساسا إلى التعرف بليبيا والحياة الاجتماعية فيها ونظمها الإدارية .

2-3 التعليم والمنافسة من أجل الحياة

يرتبط نجاح العملية التعليمية في المرحلتين المتوسطة والعليا بمدى تحقيقها لمتطلبات وحاجات سوق العمل ولذا تسعى العديد من الدول إلى مراجعة خططها التعليمية وبرامجها التدريبية لتحقيق هذا الهدف ، وذلك بإتباع خطط قصيرة المدى وأخرى متوسطة وطويلة الأجل مستعينة في ذلك بالخبرات الوطنية والدولية التي تقوم بإسداء المشورة وتقديم الخبرة اللازمة لها لتنفيذ تلك الخطط . وبالطبع فإن الدول النامية تتطلع إلى الاستفادة من مشورة الخبراء ، وخاصة الذين ترشحهم المنظمات الدولية مثل منظمة اليونسكو وغيرها من المنظمات الإقليمية المتخصصة التي تلعب دورا أساسيا في النهوض بالمستوى التعليمي في تلك الدول وذلك بتقديم المقترحات والآراء العلمية لتمكينها من تحسين الخطط والبرامج التربوية ووضع الاستراتيجيات التي تساعد الدول الأعضاء لتحقيق أفضل أداء في المجالات التربوية والعلمية باعتبار هذه المنظمات بيت خبرة بما توفره من خبراء دوليين مرموقين وبارزين في جميع التخصصات التي تحتاجها هذه الدول، وكذلك بما تقدمه من دعم فني لبعض الدول المحتاجة في حدود برامجها وميزانياتها التي أقرتها المجالس التنفيذية واعتمدها المؤتمرات العامة لكل منظمة من المنظمات الإقليمية والدولية.

وفي الجماهيرية العظمى خضع النظام التعليمي لعدة مراجعات بما يتلائم والمستجدات المحلية و الدولية بحيث شملت هذه المراجعات النظام التعليمي في كل مرآله ولاسيما في مرحلة التعليم المتوسط ، واستعانت السلطات المختصة في الجماهيرية العظمى بالخبراء الوطنيين والدوليين وتشكلت لهذا الغرض لجان فنية دائمة مهمتها مراجعة الخطط والبرامج التعليمية في مرحلة التعليم المتوسط مستعينة في ذلك بأكبر عدد من الخبراء الوطنيين ونظرأهم الدوليين الذين توصلوا جميعهم إلى إقرار التعليم المتوسط التخصصي والذي ظهر في صورته النهائية كبنية تعليمية جديدة تسعى إلى إعداد الفرد إعدادا تعليميا ومهنيا وتؤله للدخول إلى سوق العمل في مرحلة مبكرة للحصول على مصدر رزق كريم متسلحا بمهنة أو حرفة تمكنه من الدخول إلى معترك الحياة والمنافسة من أجل العيش والحياة الكريمة .

تم الانتهاء من تطبيق البنية التعليمية الجديدة بشكل كامل اعتبارا من العام الدراسي 2003-2004 ف بعد أن كان التطبيق مرحليا في السنوات الماضية ،حيث حل التعليم الثانوي التخصصي في البنية التعليمية الجديدة (أربع سنوات بعد إنهاء مرحلة التعليم الأساسي) محل التعليم المتوسط (الثانوي) التقليدي .

تستند البنية التعليمية الجديدة أساسا إلى فكرة التعليم التخصصي التقني والمهني في مرحلة التعليم المتوسط ليأبى احتياجات المجتمع من الكوادر الفنية التخصصية ولتغطية حاجات سوق العمل في القطاعين العام والخاص من هذه الكوادر، وقد أشرنا في تقريرنا السابق المقدم إلى مؤتمر التربية الدولي بجنيف في دورته السادسة والأربعين إلى أن التطور الاقتصادي والاجتماعي وخاصة في فترة الثمانينيات أدى إلى التفكير جديا في إعادة النظر في نوعية التعليم السائد في الجماهيرية قبل هذه الفترة وشكلت لهذا الغرض

كما سبق القول لجان عمل لمراجعة فلسفة التعليم وبرامجه قبل العمل على تغيير مساراته سواء على مستوى الفلسفة أو الإدارة أو التجهيز والتسيير وشملت هذه المراجعة المناهج بصفة عامة لتناسب وحجم التطور الاقتصادي والاجتماعي وبما يحقق أهداف وطموحات الخطط التنموية في كافة مجالاتها بحيث يؤدي ذلك إلي التحاق كل من أنهى مرحلة التعليم الثانوي التخصصي بسوق العمل بما أكتسبه من مهارات فنية في مرحلة التعليم المتوسط التخصصي بما يمكنه من كسب عيشه ويصبح قادرا على العمل والمشاركة في تنفيذ الخطط التنموية للجماهيرية دون الحاجة إلي الاستعانة بالمختصين والفنيين من الخارج ، وإذا ما رغب خريجو هذه المرحلة مواصلة دراستهم الجامعية فإن البنية التعليمية الجديدة تتيح لهم الدراسة في المرحلة الجامعية في نفس التخصص ودون الحاجة إلي تغيير مسارهم التخصصي .

وإذا ما راجعنا الأهداف التي حددتها البنية التعليمية الجديدة لوجدنا أن الالتحاق بمرحلة التعليم المتوسط التخصصي يتركز في الآتي :-

1- تهيئة الطالب لمرحلة تعليمية تخصصية فنية ومهنية تتماشى مع إمكانياته العلمية ، تتميز بتعدد التخصصات التي لم تكن متوفرة لديه في النظام القديم،لذا فإن فرصة الفشل أمام الطالب تبدو ضئيلة.

2-تتيح البنية التعليمية الجديدة للطالب حرية اختيار نوعية التعليم الذي يريده دون إجباره على أن يختار مسارا لا يتناسب وإمكانياته وقدراته العلمية كما في النظام التعليمي القديم .

3- تعد مرحلة التعليم الثانوي التخصصي خريجها للالتحاق بسوق العمل في سن مبكرة حسب التخصص الذي اختاروه كما يمكنهم أيضا مواصلة دراستهم الجامعية، وهنا يجدر بنا القول أن خريجي مرحلة التعليم المتوسط حسب البنية التعليمية الجديدة يعملون على سد العجز في الكوادر الفنية المتوسطة التي يحتاجها سوق العمل .

4-يؤمن التعليم المتوسط التخصصي الكفاءات الفنية والمدربة على استعمال أحدث الوسائل العلمية والتقنية المطلوبة التي تحتاجها المشروعات التنموية وبإعداد كبيرة قد تعجز معاهد التدريب والتكوين المهني بمفردها على توفيرها للسوق المحلي الذي كان يلجأ في السابق إلي استجلابها من الخارج.

وإذا ما القينا نظرة على الأهداف العامة للنظام التعليمي الجديد من خلال البنية التعليمية الجديدة وكذلك الأهداف العامة لمراكز التدريب من خلال القوانين والتشريعات القانونية النافذة لوجدنا أن كلاهما يساهم في :

1-تحقيق التنمية البشرية الشاملة من خلال تأهيل العناصر الوطنية المتخصصة.
2- توفر البنية التعليمية الجديدة الأجهزة والمعدات العلمية المتطورة مما ييسر الحصول على المعلومة باستعمال الوسائل التقنية الحديثة التي توفرها المدارس والمعاهد المتخصصة .

3-الاستفادة من الخبرات العلمية الدولية عن طريق عقد الاتفاقيات العلمية والثقافية مع المنظمات الدولية والإقليمية المتخصصة في تطوير النظامين التعليمي والتدريبية وبما تقدمه من استشارات علمية ودورات تدريبية داخل وخارج الجماهيرية.

4- وجود تخصصات جديدة خاصة في المجال الخدمي لم تكن معروفة من قبل ساهمت في سد حاجة سوق العمل من هذه التخصصات الجديدة مثل المراكز العالية للفندقة والصيد البحري .

5- تعمل البنية التعليمية الجديدة على إزالة النظرة الدونية إلي بعض التخصصات المعروفة في السابق وذلك بما يوفره هذا النظام من عناصر مؤهلة تأهيلا علميا راقيا

وتعتمد في أدائها على حسن استعمال التقنيات الحديثة مما يؤهل خريجو هذا النظام إلى ضمان حصولهم على فرص العمل المتوفرة.

وهكذا يظهر جليا أن البنية التعليمية الجديدة جاءت محققة لطموحات التنمية البشرية كما أنها ملبية لاحتياجات السوق المحلي من الكوادر الفنية المتخصصة وبما يواكب التوجهات الاقتصادية الأخيرة التي اقتضتها المصلحة العامة والتي نتج عنها إنشاء الشركات المساهمة والتشراكات المتخصصة في شتى المجالات كما أنها جاءت مواكبة للمتغيرات التي طرأت في العالم أجمع والتي تمثل تحديات جديدة ليس فقط للجماهيرية العظمى بل وللعالم كله وخاصة الدول النامية ، وهكذا فإن التعليم التخصصي المتوسط أكسب الفرد مهارات فردية ما كانت لتتحقق لولا البنية التعليمية بتخصصاتها المتعددة .

وبالإضافة إلى أن التعليم المتوسط التخصصي قد أصبح أحد الركائز الأساسية في الإعداد المهني والحرفي للمتخرجين به فإن الخبراء والمتخصصين قد أدركوا أهمية المرونة في عملية اختيار المهنة أو الحرفة التي يميل إليها الطالب وذلك بما يوفره النظام التعليمي من فرص عديدة ومتنوعة للتخصصات المطلوبة لتأهيل الطالب لسوق العمل ، كما أن النظام التعليمي قد أكد أيضا على ضرورة مواكبة القفزة النوعية في التعليم التقني والمهني للقيم والمبادئ الإنسانية والمواثيق الدولية وفي مقدمتها حقوق الإنسان والتسامح والحوار بين الثقافات والأديان ، إذ استهدفت عملية إصلاح التعليم ، والتي تمت بناء على مقترحات اللجان الفنية المتخصصة، تحقيق جملة من المبادئ والتي منها:-

- 1- الإشارة إلى الآيات القرآنية والسيرة النبوية الشريفة التي تؤكد على التسامح انطلاقا من أن شريعة المجتمع الليبي هي القرآن الكريم .
- 2- التأكيد على ما جاء في الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان وقانون تعزيز الحريات الصادرة عن مؤتمر الشعب العام.
- 3- التعريف بالمواثيق الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة وإدماجها في مناهج مختلف المراحل الدراسية في المرحلة الأولى من التعليم الأساسي والتعليم المتوسط التخصصي.
- 4- المشاركة في المؤتمرات والاجتماعات الإقليمية والدولية وخاصة تلك التي تنظمها المنظمات الدولية والإسلامية والعربية في مجالات التربية والعلوم والثقافة والتي تهدف إلى إدماج المفاهيم والقيم الإنسانية مثل التسامح والحوار الحضارات والأديان واحترام خصوصية الهوية الثقافية ومحاولة الاستفادة من التوصيات الصادرة عن تلك المؤتمرات والاجتماعات ووضعها تحت تصرف اللجان الفنية المتخصصة عند وضع المناهج الدراسية في مختلف المراحل الدراسية ولاسيما مرحلة التعليم المتوسط.

2.4 دور المعلمين في جودة التعليم :

شهد التعليم في ليبيا تطورا كمي ملحوظا خلال العقود الثلاثة الماضية . فقد زاد عدد التلاميذ في المراحل التعليمية المختلفة زيادة كبيرة فاقت الكثير من التوقعات ، واستطاعت ليبيا خلال هذه السنوات أن تضمن مكان لكل تلميذ أو طالب يرغب في الدراسة في جميع المراحل التعليمية . لقد خطت ليبيا خطوات كبيرة في توسيع قاعدة التعليم العام بمرحلة التعليم الأساسي بحيث استطاعت أن تستوعب جميع التلاميذ في الفئة العمرية المقابلة لهذه المرحلة (6-15 سنة) وتوفير التعليم لهم بمناطق سكنهم ، حيث وصلت نسبة التلاميذ المتخرجين بالتعليم الأساسي إلى 100 % تقريبا من عدد الأطفال الذين

بلغوا سن الالتحاق بالمدرسة [6 سنوات] ووصلت معدلات الالتحاق بمراحل التعليم المختلفة للفئة العمرية (6 - 24 سنة) إلى 75 %⁹.

ويشير تقرير التنمية البشرية لعام 1995 إلى أن نحو 41 % من السكان في ليبيا الملتحقين بشكل أو بآخر في العملية التعليمية ، بين طالب ومعلم ، كما شكل حجم الإنفاق على التعليم في العام 1996 ف ما يعادل 16.7 % من الميزانية العامة ونحو 6.6 % من الناتج الإجمالي¹⁰.

وفي حين شكل عدد المعلمين في ليبيا ما نسبته 19 % من قوة العمل خلال العام 1999 ف فإنه شكل في العام 2003 ف ما نسبته 23 % تقريبا . وتشكل الإناث نسبة عالية من الكادر التعليمي للمراحل التعليمية قبل الجامعية ، حيث تصل إلى حوالي 80 % في التعليم الأساسي و 65 % في التعليم المتوسط .

ولمقابلة الطلب المتزايد على التعليم خلال العقود الثلاثة الماضية ، فقد توسعت الدولة في تعيين المعلمين بحيث فاقت معدلات نمو المعلمين معدلات نمو التلاميذ أو تنقارب معها بالتعليم الأساسي (17 % - 12.3 %) . أما في مرحلة التعليم المتوسط (الثانوي) ، فإن معدلات النمو في أعداد المعلمين كانت دون معدل نمو الطلبة خلال السبعينيات وأوائل الثمانينات (24.5 % - 27.3 %) ، ولكنها بدأت بالتغير في النصف الثاني من الثمانينات بحيث بدأت معدلات نمو المعلمين تفوق نظيراتها في معدلات نمو الطلبة . أما فترة التسعينيات فقد شهدت زيادات فلكية في أعداد معلمي مرحلة التعليم المتوسط وبمعدلات فاقت بكثير معدلات نمو الطلبة (23.0 % - 7.4 %)¹¹.

لقد تطلب التوسع الكبير في توفير فرص التعليم لكل الأطفال في ليبيا ، بالإضافة إلى توفير المدارس والتجهيزات المدرسية ، تعيين عددا كبيرا من المعلمين في المراحل التعليمية المختلفة مما جعل الجهات المسؤولة في كثير من الأحيان مضطرة للتسأل في نوعية المعلمين ومستوى تأهيلهم ومدى كفاءتهم للقيام بهذا الدور الهام أمام الأعداد المتزايدة من الطلبة .

وقد بلغ عدد المعلمين بمرحلة التعليم الأساسي خلال العام الدراسي (2002 - 2003) 188553 معلما ومعلمة ، شكلت الإناث ما نسبته 77.3 % من هذا العدد وبتطبيق معدلات الأداء المعمول بها في ليبيا بالنسبة لمعلمي هذه المرحلة والأخذ في الاعتبار الحاجة إلى ما نسبته 20 % من المعلمين المطلوبين لهذه المرحلة كاحتياط فإن هناك أعداد من المعلمين زائدة عن حاجة القطاع في هذه المرحلة . وتشير الإحصائيات إلى أن النسبة العظمى من المعلمين بهذه المرحلة من التعليم الآن هم من حملة دبلوم المعلمين المتوسط (العام والخاص) حيث تبلغ نسبتهم 69.3 % من إجمالي عدد المعلمين بهذه المرحلة . وإذا أضفنا إلى هؤلاء حملة شهادة الثانوية التخصصية (ثانوية العلوم الأساسية) والتي تبلغ نسبتهم 10.3 % من إجمالي عدد المعلمين نجد إن ما يقارب 80 % من معلمي هذه المرحلة يحملون مؤهلا متوسطا¹².

أما بالنسبة لمرحلة التعليم المتوسط (الثانوي) ، فقد بلغ عدد المعلمين بهذه المرحلة خلال العام الدراسي (2002 - 2003) 47268 معلما ومعلمة شكلت الإناث ما نسبته 64.7 % منهم .

⁹ الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، 1999 .

¹⁰ نفس المصدر السابق (1999) .

¹¹ نفس المصدر السابق (1999) .

¹² المركز الوطني لتخطيط التعليم والتدريب ، 2003 .

وعلى نفس منوال مرحلة التعليم الأساسي نجد إن هناك أعدادا زائدة عن حاجة قطاع التعليم في هذه المرحلة . وتشير الإحصائيات المتعلقة بمؤهلات معلمي مرحلة التعليم المتوسط (الثانوي) إلى ما يلي :-

- 42.8 % يحملون درجة الليسانس .
- 30.9 % يحملون درجة البكالوريوس .
- 9 % يحملون دبلوم المعلمين المتوسط .
- 10 % من المغتربين .

كما تشير الدراسات الميدانية إلى إن نسبة كبيرة من المعلمين من حملة الشهادة الجامعية هم في حاجة إلى مزيد من التأهيل والتدريب في طرق التدريس والتقنيات التربوية اللازمة للتعليم الثانوي التخصصي الذي استحدث في ليبيا حاليا . وتعمل إدارة التعليم في ليبيا الآن للبدء في دورات تأهيلية لهؤلاء المعلمين الذين تتطلب الثانويات التخصصية الجديدة إعادة تأهيلهم وتدريبهم خاصة في التقنيات التربوية ، وبعض التخصصات أو الموضوعات التخصصية الجديدة التي شملتها مناهج الثانويات التخصصية الجديدة .

وتشير الإحصائيات إلى أن معدل معلم / تلميذ في ليبيا يصل إلى 6 / 1 تقريبا بمرحلتي التعليم الأساسي والمتوسط (الثانوي) في حين إن المتوسط العالمي (1 / 20 - 25) تقريبا، وهذا يشير إلى نواحي إيجابية في الوضع التعليمي بليبيا ، ورغم ذلك فلا تزال المدارس الثانوية التخصصية ، والتقنية تعاني نقصا شديدا في بعض التخصصات العلمية مثل الرياضيات والكيمياء ، أو التخصصات الجديدة التي أدخلتها مناهج ومقررات الثانويات التخصصية الجديدة ، وفي بعض المناطق المتباعدة ، وهذا أدى إلى الاستعانة بمعلمين في هذه التخصصات الدقيقة أو التخصصات الجديدة من بلدان عربية مختلفة ، لمواجهة هذا النقص في هذه التخصصات .

إن تطوير كفاءة الأطر التدريسية في المنظومة التعليمية يشكل إحدى الضمانات الأساسية لقيام المؤسسة التعليمية بدورها الفاعل في تنمية الفرد والمجتمع . كما إن تحسين الجوانب النوعية للتعليم (تجويد التعليم) تقترن بوجود معلمين مؤهلين وأكفاء قادرين على مساعدة طلابهم على اكتساب المعارف والمهارات والاتجاهات المرغوبة ، انطلاقا من ذلك فقد سعت ليبيا عبر تطوير نظامها التعليمي للاهتمام بإعداد المعلمين لمختلف المراحل التعليمية ، وتميز هذا الإعداد باختلاف مستوياته باختلاف المراحل التعليمية ، فإعداد معلمي مرحلة التعليم الأساسي (الابتدائي+الإعدادي) يتم من خلال معاهد متخصصة ، أما إعداد معلمي مرحلة التعليم المتوسط (الثانوي) فكان يتم داخل الكليات الجامعية وخاصة كليات التربية وكليات العلوم وكليات الآداب وبشكل مفصل ، فالتطور الذي حدث في مناهج مرحلة التعليم الأساسي يتطلب تدريب أو إعادة تأهيل جل معلمي هذه المرحلة ليواكبوا هذا التطور من جهة والمستجدات التربوية في مجالات متعددة كعلم النفس وطرق التدريس والتقنيات التربوية والتفويض التربوي من جهة أخرى .

كما إن التغيير الذي حدث في بنية النظام التعليمي في ليبيا بمرحلة التعليم المتوسط (الثانوي) والمتمثل في استحداث الثانويات التخصصية ، كبديل عن نظام الثانوية العامة بشقيها العلمي والأدبي، والتي تشمل ستة تخصصات تتضمن سبعة عشر شعبة " تخصص فرعا " وضع قضية إعداد المعلمين وتدريبهم أو تأهيلهم في قمة الأولويات في السياسة التعليمية في ليبيا وذلك من أجل تحقيق أهداف النظام التعليمي وتحسين مخرجاته . فالثانويات التخصصية خلقت ظروفًا وتحديات جديدة على النظام التعليمي لم تكن معروفة

من قبل . ولعل أهم هذه التحديات هي الاختيار المبكر للتخصص بعد مرحلة التعليم الأساسي وضرورة مساعدة التلميذ في هذه المرحلة العمرية على اختبار التخصص المناسب لقدراته وإمكانياته من ناحية وبما يتماشى مع الأهداف التنموية للمجتمع من ناحية أخرى .

إن هذا يتطلب أن يكون المعلم مدركا لهذا الدور الجديد ومعدا إعدادا على مستوى عال من الكفاءة للقيام بهذا الدور من خلال تطوير قدرته على اكتشاف إمكانيات واهتمامات وقدرات تلاميذه وتمييزها وتوجيهها .

بناء على الاعتبارات السابقة فقد روي أن يتم إعداد المعلمين وتأهيلهم في معاهد متخصصة تعرف في ليبيا الآن بالمعاهد العليا لإعداد المعلمين ، وهذه المعاهد على اتصال وثيق وتعاون وتكامل مع مختلف الجامعات سواء للاستعانة بأعضاء هيئة تدريسيها للتدريس بهذه المعاهد العليا للمعلمين ، أو إجراء البحوث والدراسات ، أو لتصحيح البرامج ، أو إعداد المناهج والمقررات الدراسية ، ويبلغ عدد هذه المعاهد العليا لإعداد المعلمين (37) معهدا عاليا موزعة بحسب الحاجة وبحسب الكثافة السكانية والتوزيع الجغرافي .

وإلى جانب الفلسفة الجديدة لإعداد المعلمين في ليبيا بما يتفق ومتطلبات عصر جديد ، هو عصر العلم والتقنية والتخصص وتكامل التخصصات واحتياجات المجتمع الليبي وخصوصيته الديموغرافية والاجتماعية والجغرافية ، فإن ليبيا اهتمت وتنفذ توصيات المؤتمر الخامس والأربعين للمؤتمر الدولي للتربية (جنيف أكتوبر 1996) : تعزيز دور المعلم في عالم متغير ، ويظهر ذلك في السياسة الوطنية المتعلقة بدور المعلمين وإعدادهم وتأهيلهم ، وهذه السياسة التعليمية ومنطلقاتها وأولوياتها قد ترجمت وأدت إلى سلسلة من الإجراءات والبرامج لتطوير وتحديث برامج إعداد وتأهيل المعلمين سواء منهم الذين يعدون في المعاهد العليا لإعداد المعلمين ، أو الذين هم في الخدمة الفعلية في المدارس ، وهذه البرامج الجديدة يمكن تلخيصها في الجوانب التالية :

- 1- مشاركة المعلمين والموجهين وأعضاء هيئة التدريس الجامعي في تقييم مناهج مرحلتي التعليم الأساسي والمتوسط .
- 2- التأكيد على تعيين العناصر الوطنية المؤهلة في التخصصات التي بها عجز حاليا
- 3- تشجيع المعلمين على العمل في المناطق البعيدة عن محال إقامتهم والتي تعاني عجزا بتقديم مزايا مادية لهم .
- 4- العمل على رفع علاوة التدريس إلى ما يعادل نصف المرتب للمعلمين الفعليين بمؤسسات مرحلتي التعليم الأساسي والمتوسط .
- 5- تقييم وضع المعاهد العليا لإعداد المعلمين وإعادة النظر في التخصصات التي تضمها ودورها في تأهيل خريجي الجامعات والمعاهد العليا كمعلمين وفق التطور الذي حدث في بنية النظام .
- 6- تأهيل ما يقارب من (8500) معلم ومعلمة في جميع مناطق ليبيا من حملة البكالوريوس أو الدبلوم العالي في الحاسب الآلي والعلوم الهندسية والطبية والتقنية الطبية ومن حملة الليسانس في اللغة العربية واللغة الإنجليزية من أجل تعيينهم في قطاع التعليم وفق الاحتياجات المطلوبة ، ووفق التطور الذي تم في مناهج الثانويات التخصصية .
- 7- تقديم تصور حول الاستفادة من المعلمين الزائدين عن حاجة القطاع حاليا أو الاستغناء من البعض منهم وبما يحفظ حقوقهم ولا يؤدي إلى فقد المؤهلين

والمتحمسين منهم ، والاستفادة منهم في أعمال أخرى قريبة من تخصصاتهم، أو تشجيعهم على استحداث مشروعات اقتصادية صغيرة أو متوسطة بأنفسهم أو بالشراكة مع زملائهم ، والواقع بدأ الكثير من هؤلاء المعلمين يقيمون مدارس خاصة في شكل ما يعرف في ليبيا بالتشاركيات التعليمية للتعليم الأساسي والتعليم الثانوي ، التي أسهمت إيجابيا في نشر التعليم من حيث الكم، أما الكيفية فلا زالت تحتاج إلى المزيد من التطور والرفع من كفاءة مخرجات مؤسساتها .

وزيادة في تطوير برامج إعداد المعلمين والرفع من مستواهم وكفاءتهم العلمية والتربوية ليسهموا في تحسين وتجويد التعليم والتعلم في ظل التغيرات التي حدثت في النظام التعليمي الليبي من ناحية ، والتحديات التي حدثت في مختلف مجالات المعرفة وتقنيات الاتصال وإنتاج المعرفة ، وكذلك تحديات العولمة من ناحية أخرى ، فإن السياسة التعليمية والتخطيط التربوي في ليبيا يسعى جاهدا إلى تحقيق وتنفيذ البرامج والأعمال التربوية التالية :

- 1) وضع برامج علمية لإعادة تأهيل المعلمين من حملة إجازة معاهد المعلمين المتوسطة (نظام سابق وقديم في ليبيا) إلى مستوى الإجازة الجامعية (الليسانس والبكالوريوس) .
- 2) وضع برامج مكثفة لتدريب حملة الإجازة الجامعية غير المؤهلين تربويا وفي التخصصات التي يحتاجها قطاع التعليم .
- 3) إحالة المعلمين غير المؤهلين تربويا في التخصصات التي لا يحتاجها القطاع إلى مواقع عمل أخرى قريبة من تخصصاتهم .
- 4) تقليص عدد المعاهد العليا لإعداد المعلمين إلى عدد مناسب والذي يمكن توفير الإمكانيات اللازمة له من مقار وأعضاء هيئة تدريس وتجهيزات وإدارات ، وقصر دورها على إعداد معلمي مرحلة التعليم الأساسي .
- 5) ضم المعاهد العليا لإعداد المعلمين إلى الجامعات لتصبح كليات لإعداد المعلمين مما يمكن من توفير الإمكانيات اللازمة لها من مقار وأعضاء هيئة تدريس وتجهيزات، وقصر دورها على إعداد المعلمين في تخصصات معينة لمرحلة التعليم الأساسي والمتوسط وتأهيل خريجي الكليات الجامعية تربويا في بعض التخصصات المطلوبة حاليا بالثانويات التخصصية، وهذا سيمكن أيضا هذه الكليات من القيام بدورها من إجراء الدراسات والبحوث التربوية المتعلقة بالبحث التربوي ، والدراسات العليا في مجال التربية والتخطيط التربوي ، وبرامج إعداد المعلمين وتأهيلهم في العلوم والتخصصات المعرفية التي ظهرت كنتيجة للتطور العلمي والتقني في العالم الآن .
- 6) الاهتمام بالجوانب التطبيقية في برامج تدريب وتأهيل المعلمين بدلا من الجوانب النظرية والعمل على إعطاء وقت أكثر للتدريب العملي الميداني (التربية العملية) وتنمية قدرة المعلمين على إجراء البحوث التربوية وتطبيق ما يستجد في مختلف جوانب العمل التربوي
- 7) تمهين التعليم بحيث لا يقتصر استمرار المعلمين في العمل التعليمي على الحصول على الشهادة فقط بل لابد من تطوير أدوات تقييم المعلمين إضافة إلى ضرورة مشاركة المعلمين في الدورات التأهيلية والتدريبية أثناء الخدمة ، والدورات التي تعقد في مجال تخصصهم وإطلاعهم على نتائج البحث العلمي ، والجديد في تخصصاتهم بالتعاون مع الجامعات والهيئات العلمية المختصة في البلاد .

8) عقد المؤتمرات الوطنية الخاصة بالمعلمين وتطوير قدراتهم العلمية والتربوية ، ومعالجة ظروفهم، وتهيئة كافة الظروف المناسبة لرفع كفاءتهم وأداءهم في أعمالهم.

5-2 التعليم من أجل التنمية المستدامة

التنمية هي عملية إحداث تغييرات إيجابية مقصودة في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية ، وتعني التنمية المستدامة استمرار إحداث تغييرات إيجابية في مختلف ميادين الحياة ، فتعني مواكبة التطور والاستجابة الفاعلة لمتطلبات العصر ، ورفع المستوى العلمي والحضاري للشعوب وتحقيق الرفاهية .

نظرا لأهمية التنمية ، فقد اهتمت بها الأمم المتحدة اهتماما بالغا ، ووضعت عددا من الأهداف التي يجب أن تحقق لتحقيق التنمية المستدامة ، والتي أهمها ما يلي :

- 1- رفع مستوى التعليم وربطه بالتنمية .
- 2- تحقيق الديمقراطية .
- 3- تمكين المرأة ، وإزالة التفرقة بين الجنسين في التعليم وميادين العمل وفي الحياة السياسية والاجتماعية .
- 4- تحقيق مستويات معيشية مقبولة ومحاربة للفقر .
- 5- المحافظة على البيئة وخلق اتجاهات إيجابية تحكم العملية الإنتاجية والاستهلاكية .
- 6- تحقيق حياة أطول للأفراد وتمتعهم بصحة جيدة .
- 7- حسن استعمال الطاقة .
- 8- معالجة والقضاء على معوقات التنمية المستدامة ، المتمثلة في الجهل والفقر والمرض والبطالة وإدمان المخدرات والكحول .

التعليم والتنمية المستدامة :

أكد تقرير ريو دي جانيرو (1992) على أهمية التعليم في تحقيق التنمية المستدامة ، حيث تعتمد التنمية المستدامة على تنمية الموارد البشرية ، وتعتمد تنمية الموارد البشرية على تعليم وتدريب مجديين ، ويؤكد تقرير التنمية الإنسانية العربية (2002) على أهمية التعليم الذي يعد العامل الأساسي لنشر المعرفة التي هي عماد التنمية ، فالمعرفة سلعة ذات منفعة عامة تدعم الاقتصاديات والبيئات السياسية والمجتمعات وتنتشر في جميع جوانب النشاط الإنساني ، ويضيف التقرير أن قيمة المعرفة لأغراض التنمية تتوقف على مدى تطبيقها بفعالية ، لذلك يتطلب السعي لإقامة مجتمع يقوم على المعرفة علينا تحقيق التكامل بين استيعاب المعرفة واكتسابها ونشرها، وذلك من خلال إيجاد حلقات وصل بين نظم التعليم والتدريب وطلب سوق العمل ، ولا شك أن هذا يتطلب تطوير التعليم ورفع مستواه ، ويقرر التقرير أن تكاليف إصلاح نظم التعليم قد تكون ضخمة ، إلا أن كلفة الجهل لا حدود لها .

إن علاقة التعليم بالتنمية المستدامة علاقة قوية ، فطلاب اليوم هم الذين سيقودون تنمية الغد ويعملون على تطوير ما يرثون من تنمية .

ويشدد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (2003) على أن التعليم يشكل عنصرا لا غنى عنه في تحقيق التنمية المستدامة ، كما يؤكد اجتماع دكار (2000) على دور التعليم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال :

- 1- التوسع في رعاية وتعليم الطفولة المبكرة .

- 2- التأكيد على منح فرصة الحصول على تعليم جيد للجميع .
- 3- التأكيد على أن احتياجات الجميع للتعليم موفرة .
- 4- خفض مستوى الأمية .
- 5- عدم التفرقة بين التلاميذ بسبب الجنس .
- 6- تحسين كل الأمور المتعلقة بنوعية التعليم .

التعليم والتنمية المستدامة في ليبيا :

سيتم تقييم اهتمام التعليم بالتنمية المستدامة من خلال مساهمته في تحقيق الأهداف سالفة الذكر ، ومن حيث اهتمامه بقضايا التنمية المستدامة ، وإدراجها كمواد مستقلة ، وتضمينها في مقررات دراسية متعددة .
أنا نعتبر مساهمة التعليم في التنمية المستدامة مساهمة إيجابية إذا اهتم التعليم بالقضايا التالية:

- 1- الاهتمام بالتوعية الصحية وتعويد النشء على عادات صحية ، وتوعيتهم بالغذاء الصحي ومحاربة التدخين وإدمان المخدرات والخمور .
 - 2- حماية البيئة .
 - 3- محاربة الجريمة والفساد .
 - 4- تزويد النشء بالمعارف والمعلومات المتجددة ، وإعدادهم لمواجهة تحديات العولمة ، وتزويدهم بأساليب اكتساب المعرفة وتنمية التفكير الابتكاري .
 - 5- التوسيع وتطوير رعاية وتعليم الطفولة .
 - 6- التأكيد على حصول الجميع على فرص تعليم بمستوى جيد .
 - 7- الحرص على تعليم الكبار والصغار .
 - 8- منع التفرقة بين الجنسين في العملية التعليمية .
 - 9- غرس اتجاهات إيجابية نحو التعليم المستمر ، وغرس قيم التطوير والتفاهم الذاتي .
 - 10- تحسين المستوى الاقتصادي .
 - 11- المشاركة الطبيعية في صنع القرار العام والحياة العامة (الديموقراطية) .
- إن نجاح التعليم في مقابلة هذه المطالب ، يعني نجاح التعليم في خدمة التنمية المستدامة ، فما مدى مقابلة التعليم في ليبيا لهذه المطالب ؟

1- التعليم وإكساب النشء المعرفة المجدية :

لقد زود التعليم في ليبيا المتعلمين بالمعارف الأساسية والمتقدمة التي تمكنهم من المساهمة في عملية التنمية ، ولقد زود التعليم الأساسي (الابتدائي + الإعدادي) والمتوسط (الثانوي) الطلاب بالمعارف التي مكنتهم من الوصول إلى الجامعة وتحقيق النجاح فيها سواء كانت هذه الجامعات جامعات ليبية أو غيرها ، كذلك زودت الجامعة الطلاب بالمعارف والمهارات العلمية التي مكنتهم من المساهمة في عملية التنمية ، ولقد زود التعليم المجتمع الليبي بأساتذة الجامعات ، والأطباء والمهندسين والمدرسين والمهنيين المؤهلين ، وكذلك زود التعليم طلاب الجامعات بالمعارف والمعلومات التي مكنتهم من مواصلة دراستهم العليا في جامعات العالم المختلفة واستطاعوا أن يحققوا النجاح فيها .

لازالت الجهود تبذل لتحسين مستوى التعليم في الجانب المعرفي وذلك من خلال تطوير المناهج بصورة مستمرة ومن خلال تحديث التعليم وتنويعه ، فقد تعددت برامج

التعليم المتوسط وتعددت الثانويات التخصصية ، وهذا إنجاز يتفق مع مطلب اليونسكو الذي يؤكد على ضرورة تنويع التعليم .

إن تقييم المحتوى المعرفي للمناهج الليبية يؤكد اهتمام التعليم بتزويد الطلاب بالمعارف والمعلومات إلى درجة جعلت بعض المدرسين وأولياء الأمور يرون أن المحتوى المعرفي للمناهج يفوق قدرة المتعلمين .

لعل نقطة الضعف في التعليم في ليبيا هو الشكوى من تدني مستوى التحصيل ، فالمعلومات غزيرة وجيدة ولكن استيعابها محدود من قبل الطلاب خاصة في الثانويات التخصصية .

ولا شك أن تدني مستوى التحصيل معوق لعملية التنمية ، حيث لا يتمكن الطالب من الاستفادة من المعارف في الحياة العملية .

2- إكساب المتعلمين أساليب الحصول على المعرفة :

بالرغم من أن مادة طرق البحث من ضمن مواد بعض الثانويات التخصصية ، وأن الطلاب يدرسون مادة طرق البحث في الجامعات ، ويعدون مشاريع تخرج ، إلا أن فعالية هذه المقررات محدودة في إكساب الطلاب طرق ومهارات الحصول على المعرفة ، وكذلك فإن هناك قصور في تعريف الطلاب بمصادر المعلومات وتدريبهم على كيفية استعمالها للاستفادة منها في إجراء البحوث والتعلم الذاتي ، فإلى يومنا هذا نجد التعليم بمستوياته المختلفة لا يؤهل الطالب لاستعمال شبكة المعلومات إلا في تخصصات محدودة ، أو برامج في كليات معينة .

إن عدم إكساب المتعلمين أساليب الحصول على المعرفة يحد من إمكانية التطوير الذاتي وتحسين الأداء بصورة مستمرة ، لهذا فإن التعليم في ليبيا يحتاج إلى المزيد من التطوير والتحديث لغرس اتجاهات إيجابية نحو التعليم المستمر وتعتبر نهاية صلة المتعلم بالمؤسسات التعليمية نهاية صلته بالتعليم .

في عصر الانفجار المعرفي ، وفي عصر العولمة ينبغي أن يهتم التعليم بتزويد المتعلمين بأساليب اكتساب المعرفة أكثر من الاهتمام بتزويدهم بالمعلومات ، وهذا ما يحتاج التعليم في ليبيا لإعطائه المزيد من الجهد والعمل .

3- التعليم والابتكار والإبداع :

يعتمد استمرار تقدم المجتمع وتطوره على قدرة أبنائه على الإبداع والاختراع ، فإلى أي مدى استطاع التعليم في ليبيا تنمية هذه القدرة ؟

إن التعليم في ليبيا له طابع تقليدي في طرائقه ومناهجه ، ويهتم بتزويد الطلاب بالمعلومات ولا يهتم كثيراً بطرائق التفكير العلمي ، ولا شك أن التأكيد على حفظ المعلومات والتعلم الصم الذي يكافأ من يتقنه بالحصول على درجات تحصيل عالية هي من معوقات التفكير الابتكاري .

أنه يمكن القول أن التعليم في ليبيا يحتاج إلى المزيد من الجهد والعمل لتربية التفكير الابتكاري ، والتعليم في ليبيا فيه مجال واسع لبرامج مصاحبة للتعليم العام ، ومؤسسات خاصة يمكن أن يلتحق بها المبدعون ، و نوادي النشاط والنوادي العلمية لا تزال محدودة بالمدارس ، وهذا يحد من تنمية المبدعين لقدراتهم .

4- تعلم الكبار والصغار وخفض الأمية :

لقد نجح التعليم في ليبيا في تمكين الأطفال الليبيين وغير الليبيين الذين هم في سن الدراسة من الالتحاق بالمدارس ، وجعل التعليم إلزامياً لمدة 9 سنوات ، إلا أن

تعليم الكبار وبرامج محو الأمية الحضارية لا تزال في حاجة إلى المزيد من الاهتمام والعناية .

إن أمية الكبار وإن كانت إحدى معوقات التنمية ، فإن تعليم الصغار تعليماً جيداً سيكون له مردود إيجابي في تحقيق التنمية المستدامة وسيؤدي إلى القضاء على الأمية الأبجدية .

5- التعليم والصحة :

عمر أطول ، صحة جيدة ، من مؤشرات نجاح عملية التنمية ، وفي هذا الصدد نجح التعليم في بعض الجوانب ، ولا يزال في حاجة إلى عمل وجهد في جوانب أخرى مثل توعية الطلاب بمضار التدخين وبعض العادات الصحية ، وكذلك توعيتهم بالآثار السلبية الصحية والاجتماعية لتعاطي المخدرات ، إضافة إلى أن التعليم في حاجة إلى تكثيف الجهد والعمل على تأهيل الطلاب اجتماعياً ونفسياً وثقافياً للعيش في العالم المعاصر وتوعيتهم بمشاكله وتوتراته المختلفة . فالتعليم في ليبيا زود المجتمع الليبي بالأطباء والمرضى والفنيين العاملين في ميدان الصحة ، كذلك زود المتعلمين بالمعارف والمعلومات الصحية الجيدة ، عن الأمراض والوقاية منها وعن التغذية . وقد ضمنت المعلومات الصحية في مواد التعليم الأساسي وبعض تخصصات التعليم المتوسط (الثانوي) .

إن عدم قدرة التعليم على خلق وغرس اتجاهات مضادة لمثل هذه الظواهر سيجعل هذه الظواهر عبء على عملية التنمية ، ويصبح التعليم غير كفؤ لتحقيق شرط من شروط التنمية المستدامة وهو صحة جيدة وعمر أطول وبيئة اجتماعية متوازنة .

6- المساواة بين الجنسين في الفرص التعليمية :

تطور تعليم الإناث كما ونوعاً ، فارتفعت نسبة الإناث في جميع مستويات التعليم حتى زادت نسبة الإناث عن نسبة الذكور في التعليم الجامعي ، والتعليم العالي بالداخل . أما من الناحية النوعية فإن الإناث التحقن بجميع التخصصات الجامعية ؛ الهندسة ، الطب ، الزراعة ، البيطرة ، الاقتصاد فضلاً عن الآداب والفنون والإعلام . إن إتاحة الفرص التعليمية للمرأة كما ونوعاً له مردود إيجابي على عملية التنمية ، وفي هذا الصدد نجح التعليم في ليبيا في إتاحة الفرص للمرأة لتساهم في التنمية مساهمة فاعلة .

7- التعليم والديموقراطية :

إن مساهمة التعليم في تحقيق الديموقراطية ، ونجاحها تعد مساهمة فاعلة في تحقيق شرط أساسي من شروط التنمية المستدامة ، وليبيا تطبق الديموقراطية الشعبية التي تتطلب تعليم كافة أبناء المجتمع حتى يتسنى لهم اتخاذ القرارات الديموقراطية السليمة .

إن النظام الديموقراطي في ليبيا نظام شعبي مباشر ، حيث تدرج الجماهير ما يهمها من قضايا في جداول جلسات المؤتمرات الشعبية الأساسية وتناقش هذه القضايا وتتخذ بشأنها القرارات التي تراها مناسبة . لهذا السبب يكتسب التعليم أهمية بالغة ، فلا بد أن تكون الجماهير على درجة من التعليم تمكنها من تحديد ما يهمها من قضايا ، ويمكنها من اتخاذ القرارات التي تحقق مصالحها .

لا شك أن انتشار التعليم في ليبيا قد ساهم في هذا الجانب ، ومن مؤشرات المساهمة الإيجابية للتعليم تولى الحاصلون على الشهادات الجامعية مسئوليات

قيادية في مؤتمراتهم الشعبية ، وتولي الكثير من الوظائف الفنية والتنفيذية في اللجان الشعبية النوعية والعامية .

8- المحافظة على البيئة وخلق اتجاهات إيجابية في الإنتاج والاستهلاك :

بالرغم من اهتمام التعليم في ليبيا بقضية نظافة البيئة والمحافظة عليها ، حيث يتكرر التأكيد على هذه القضية في صورة موضوعات متضمنة في بعض المواد ، إلا أن التعليم في ليبيا لم يخلق اتجاهات استهلاكية إيجابية ، فالإسراف واستنزاف الموارد الطبيعية الحق أضراراً ظاهرة بالبيئة ، فأخفض منسوب المياه في بعض المناطق ، وليبيا عالجت هذه القضية بالنهر الصناعي العظيم الذي يزود السكان في شمال ليبيا بالمياه من خزانات جوفية في الجنوب الشرقي والجنوب الغربي من ليبيا وتقدر المسافة التي ينتقل فيها الماء عبر النهر الصناعي العظيم بحوالي 4 آلاف كيلو متر ، وقد كلف هذا المشروع أكثر من 15 بليون دولار ، ومن المخطط أن تقام مشروعات إنمائية زراعية على طول خط أنابيب النهر الصناعي العظيم من جنوب ليبيا إلى شمالها .

9- التعليم واستهلاك الطاقة :

بالرغم من تأكيد التعليم على أهمية الطاقة وأهمية المحافظة عليها ، حيث ترد في موضوعات بعض المواد ، إلا أن التعليم لم يستطع أن يحقق اتجاهات استهلاكية إيجابية ، فوسيلة المواصلات الفردية هي وسيلة المواصلات الشائعة ، وعدم الحرص على استعمال الكهرباء والغاز أمر شائع في بيوتنا ، وهذا بلا شك معوق من معوقات التنمية ، واستنزاف الطاقة يكون على حساب طول عمر عملية التنمية واستدامتها .

10- رفع المستوى الاقتصادي والقضاء على البطالة :

أدى تحسين المستوى التعليمي للأفراد إلى تحسين مستواهم الاقتصادي ، حيث تمكن عدد كبير منهم من الحصول على وظيفة عامة ، أو تأهل تأهيلاً مهنيًا أتاح له فرص العمل ، وفي هذا الشأن يكون التعليم في ليبيا قد ساهم مساهمة فاعلة في عملية التنمية المستدامة ، ورفع المستوى الاقتصادي للأفراد والمجتمع¹³ .

هذا وتجدر الإشارة إلى أن ليبيا تعمل باستمرار من أجل متابعة تحقيق أهداف التنمية المستدامة ، وتقييم الإنجازات وتحديد التحديات والمشاكل لمعالجتها علمياً ، ولذلك تقوم الهيئة المعنية بعقد اجتماعات ، وتشكيل فرق علمية استشارية لتقييم ما أنجز من أهداف التنمية المستدامة ، تمهيداً لوضع الخطط ورصد الأموال اللازمة لمتابعة العمل في الأهداف المستقبلية للتنمية المستدامة ، وقد حددت ليبيا مخططاتها للتنمية المستدامة للعشر سنوات القادمة ، ومن بين ذلك ميدان التعليم والتربية والتنمية البشرية ، وهيأت الإمكانيات اللازمة لتنفيذ وترجمة هذه الأهداف المستقبلية إلى مشروعات عمل تعود بالفائدة والنمو الاقتصادي والاجتماعي لجميع السكان ، ذكروا وإناثاً ، صغاراً وكباراً ، يعيشون في الريف أو المدينة على حد سواء .

¹³ أنظر ، الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق (2002) التقرير الوطني للتنمية البشرية 2003 ، طرابلس ، منشورات الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق .

المراجع ومصادر التقرير الوطني باللغة العربية

- 1- الإعلان الدستوري الصادر عن مجلس قيادة الثورة في 11 / 12 / 1969 .
- 2- النظرية العالمية الثالثة .
- 3- اللجنة الوطنية الليبية للتربية والثقافة والعلوم (2000) التقرير الوطني للجماهيرية العظمى بشأن التعليم للجميع عام 2000 ف . ، تقرير مقدم إلى المؤتمر العربي الإقليمي حول التعليم للجميع لتقييم عام 2000 ، القاهرة 24-27 / 1 / 2001 ف .
- 4- المركز الوطني لتخطيط التعليم والتدريب (2003) تقويم تطوير نظام التعليم فى ليبيا ، طرابلس ، دراسة غير منشورة .
- 5- المركز الوطني لتخطيط التعليم والتدريب (2003) مؤشرات إحصائية حول التعليم الأساسى والمتوسط ، طرابلس ، دراسة غير منشورة .
- 6- المركز الوطني لتخطيط التعليم والتدريب (2002) التعليم العالى فى الجماهيرية العظمى ؛ دراسة تقييمية ، طرابلس ، دراسة غير منشورة .
- 7- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق (2003) ، المسح الإقتصادي والاجتماعى ؛ الجزء الأول، الخصائص الديموغرافية ، طرابلس : منشورات الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق .
- 8- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق (1999) ، ليبيا تقرير التنمية البشرية 1999 ، طرابلس : منشورات الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق .
- 9- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق (2003) ، التقرير الوطنى للتنمية البشرية (2003) ، طرابلس : منشورات الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق .
- 10- أمانة مؤتمر الشعب العام ، شؤون المرأة (1995) ، التقرير الوطنى حول تطور المرأة العربية الليبية ، دراسة قدمت إلى المؤتمر العالمي الرابع حول المرأة ، بكين 15-19 من شهر الفاتح (سبتمبر) 1995 .
- 11- التعداد العام للسكان فى ليبيا 1973 .
- 12- التعداد العام للسكان فى ليبيا 1995 .
- 13- بشير سعيد وآخرون (2003) ليبيا واليونيسكو خمسون عاما من التعاون 1953- 2003 ، طرابلس ، منشورات اللجنة الوطنية الليبية للتربية والثقافة والعلوم .
- 14- روحية كارا ، المرأة والتعليم فى الجماهيرية ، دراسة قدمت إلى ندوة المرأة والتنمية فى الجماهيرية العظمى فى ضوء التشريعات السارية ، طرابلس ، 2002 .
- 15- عبد العاطي المهدي ، المرأة والتنمية ، دراسة قدمت إلى حلقة نقاش بعنوان المرأة والتنمية فى الجماهيرية العظمى فى ضوء التشريعات السارية ، طرابلس 2002 .
- 16- علي الحوات (2004) التربية العربية ؛ رؤية لمجتمع القرن الحادى والعشرين ، طرابلس ، منشورات اللجنة الوطنية الليبية للتربية والثقافة والعلوم .

باللغة الإنكليزية

- 1) Arab League, ALECSO (1998) *the Final Report of the First Conference of Arab Ministers of Education*, Tripoli – Libya 5-6 December 1998 .
- 2) Higher Committee for Childhood Welfare and UNICEF Bureau in Libya (1997) *The Statues of Women and Children in the Libyan Arab Jamahiriya*.
- 3) Jerme Binde (editor) (2001) *Keys to the 21st Century*, Paris, NewYork, UNESCO and BER Ghaln Publishing.
- 4) *Mediterranean Journal of educational Studies* (2001) volume 5, No (1), Malta, University of Malta Publishing.
- 5) UNESCO (2002) Arab States, *Regional Report*, Paris, UNESCO Institute for Statistics Publishing .

قائمة الجداول الإحصائية

الصفحة	الجدول
17	جدول رقم (1) عدد الأطفال الملتحقين برياض الأطفال 2002-2003
21	جدول رقم (2) الشعب التخصصية لكل ثانوية في الجماهيرية 2004
30	جدول رقم (3) عدد الجامعات ومواقعها للعام الدراسي 2003-2004 في ليبيا
40	جدول رقم (4) يوضح عدد مؤسسات التعليم العالي وعدد طلابها ومواقعها حسب الشعبيات للعام 2003 في ليبيا
41	جدول رقم (5) عدد المتدربين بمراحل التدريب في ليبيا عام 2002-2003
43	جدول رقم (6) تطور أعداد التلاميذ في المرحلة الأساسية وفقا للجنس والنسبة إلى المجموع العام
43	جدول رقم (7) تطور أعداد الطلاب في مرحلة التعليم المتوسط (الثانوي) وفقا للجنس والنسبة إلى المجموع العام
44	جدول رقم (8) تطور أعداد الطلاب في المرحلة الجامعية وفقا للجنس والنسبة إلى المجموع العام
46	جدول رقم (9) معدل التدفق التعليمي في ليبيا (1995-1999)